رجال البرقي

دراسة وتحليل

بقلم
الشيخ عادل هاشم

رجال البرقي

دراسة وتحليل

شبكة الفكر
alfeker.net

رِجالُ البَرقي

دراسة وتحليل

بقلم
الشيخ عادل هاشم

سرشناسه : هاشم، عادل، ١٩٨١- م.
Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : رجال‌البرقی: دراسه و تحلیل/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسةالصادق علیه‌السلام للطباعة والنشر، ١٤٤٣ ق.= ٢٠٢٢ م.= ١٤٠١.
مشخصات ظاهری : ١١٠ ص.؛ ١٤/٥×٢١/٥ س‌م.
شابک : ٥-٧٢-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتابنامه: ص. [٩٠] - ٩٧؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
رده بندی کنگره : BP١١٤
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٦٤
شماره کتابشناسی ملی : ٨٨٢٨٤٧٨ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است

رجال البرقي

دراسة وتحليل

تأليف: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢م - ١٤٠١ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق عليه‌السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ١١٠ صفحة

ردمک: ٥-٧٢-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين لطاهرين:

أما بعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية تعرضنا فيها للحديث عن كتاب رجال البرقي، كنا قد القيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، وجعلنا المحور فيها هذا الكتاب؛ وذلك لما ورد فيه من اخذ ورد بين الاعلام.

ثم إنَّ جمعاً ممن حضرَ تلك الدروس رغبوا في اخراج هذه الأبحاث بصيغة كتاب فلم نجد ضيراً في ذلك لما فيه من تعميم للنفع والفائدة.

نحمد الله تعالى أنْ وفقنا لاتمام هذه الأبحاث، ونسأله (جل شأنه) التوفيق

والحمد لله ربّ العالمين.

تمهيد:

من جملة الدواعي المهمّة لتحقيق كتاب رجال البرقي هو اشتماله على أقدم ما وصل إلينا من ترتيبٍ لطبقات الرّواة، وإن خلا تقريباً -كما سيأتي بيانه- من الإشارة إلى أحوال الرّواة من ناحية التوثيق والتضعيف.

ولكن مع ذلك فأهمية ترتيب الطبقات ليست بالقليلة، خصوصاً أنّها المرجع في حل مشكلاتٍ كثيرةٍ في علم الرّجال كالمراسيل وطبقة الرّاوي ومشايخ الرّواي وتلامذته ومن روى عنهم ومن رووا عنه، وما لهذه الجهة من أهميةٍ كبرى في تعيين جملة كبيرة من المشتركات في الرّواة وحلّ جملة أخرى من المشاكل الرّجالية وغير ذلك من الآثار المترتّبة على معرفة الطبقات وإمكانية رواية راوٍ عن راوٍ آخر خصوصاً في المراسيل غير الواضحة -إن صحّ التعبير- والتي يكتنفها الغموض؛ لكون الإرسال بواسطةٍ واحدةٍ فقط، مع إمكانية رواية المُرسِل عن المُرسَل عنه بدواً وغير ذلك من الموارد الأخرى.

وقد تعرّضنا لطبقات الرّواة وتفصيلاتها في كتابنا طبقات الرّواة

دراسةٌ وتحليلٌ فراجع.

ويعتبر كتاب رجال البرقي من أقدم الكتب التي وصلت الينا والّتي اعتنت بالطبقات.

ثمّ أنّه يقع الكلام في مقاماتٍ عِدّةٍ:

المقام الأوّل:

نظرةٌ عامّةٌ في ترتيب أبحاث الكتاب ومنهج المؤلّف:

قمنا بتتبّع أبواب الكتاب من أوّله لآخره للتعرّف على ترتيب أبحاثه وجملةٍ من سِماته فظهر لنا:

السِّمة الأولى:

أنّ المؤلّف قام بترتيب الكتاب على طبقات المعصومين (عليهم السلام) ووضع خاتمة في ذكر من روى عن المعصومين (عليهم السلام) من النِّساء بنفس ترتيب من روى عنهم (عليهم السلام) من الرّجال، وختم كلّ ذلك بعنوان أسماء المنكرين على أبي بكر.

وقد كانت إحصاءات من ورد في هذا الكتاب على الترتيب الآتي:

الفصل الأوّل:

في ذكر أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسرد تعدادهم وأسماءهم وأوصلهم إلى ٢٧ شخص، وقد رتّبهم على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى:

وقد ضمّت أربعة وهم: سلمان والمقداد وأبوذر وعمّار.

المرتبة الثانية:

وقد ضمّت أربعة رجال أيضاً وهم: أبو ليلى وشَتير وأبو عمرة وأبو سِنان.

والمرتبة الثالثة :

ما تبقّى منهم من رقم ٩ إلى رقم ٢٧.

الفصل الثّاني:

في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وتعدادهم تسعون نفراً، وقسّمهم إلى الأصحاب من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثمّ الأصفياء ثمّ الأولياء ثمّ شرطة الخميس.

والسِّمة المميزة في سرد الأسماء أنّه كان يبتدأ بذكر من بقي على

صحبة المعصوم اللاحق من المعصوم السّابق، فعلى سبيل المثال:

ابتدأ بمن بقي من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع أمير المؤمنين (عليه السلام) فعدّهم في عداد أصحابه وذكر أوّل الأسماء، والظّاهر من تتبّع الفصول أنّ هذه الطريقة هي سِمةٌ عامّةٌ في الكتاب، وسيأتي مزيد الإشارة إليها.

نعم، ذكر المصنّف تحت عنوان المجهولين من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وذكر تحت هذا العنوان ثمانية أشخاصٍ وهم:

١ ـ أبو جميلة.

٢ ـ عَنبسة بن جُبير، وروى عنه عبد الأعلى.

٣ ـ أبو ماوية.

٤ ـ وهب بن الأَجدع بن راشد.

٥ ـ أبو سُخَيلة.

٦ ـ عاصم بن طريف.

٧ ـ مَيسرة.

٨ ـ ربيعة بن علي، أبو إسحاق يروي عنه.

وأمّا المراد من الجهالة في هؤلاء فهل هو جهالة نفس هؤلاء الأشخاص وعدم الترجمة لهم في كتب الرّجال وبيان حالهم العام من النسب والحسب والمهنة والحياة والمات ونحو ذلك؟

أو أنّ المراد من الجهالة جهالة حالهم من ناحية التوثيق والتضعيف؟

والجواب عن ذلك:

أنّ المراد من الجهالة في المقام لهؤلاء الأعم من جهالة ترجمته أو جهالة حالهم من ناحية التوثيق والتضعيف وما يُسمّى بالجرح والتعديل، فإنّه إذا نظرنا سريعاً إلى تراجم هؤلاء الثمانية أشخاصٍ نجد أنّ الجهالة في كلا الجهتين واردةٌ في الأعمّ الأغلب منهم، بل أنّ جهالة التوثيق والتضعيف لعلّها لا تنفكّ عن الجميع.

فعلى سبيل المثال:

الأوّل وهو أبو جميلة والثاني وهو عَنبسة ابن جُبير:

فإنّه قد ورد في بعض النّسخ أبو جميلة عُتبة بن جبير ويكون كلاهما واحدٌ، ولكنّ في بعض النسخ عنوانان مستقلان وقد حملهما

الشيخ الطوسي (قدس سره) على أنّهما عنوانان مستقلان.

ورجّح البعض أنّ أبو جميلة هذا هو أبو جميلة الطهوي التميمي واسمه مَيسرة بن يعقوب، روى عن الإمام علي (عليه السلام) وعن الإمام الحسن (عليه السلام)، وروى عنه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي وعطاء بن السائب ووثّقه ابن حبّان(١).

وأمّا عُتبة بن جُبير:

فلم يوجد له ذكر بين الرّواة عن الإمام علي (عليه السلام) في كتب الفريقين، وأمّا الذي ذكره الذّهبي(٢) فالّذي ذكره بهذا الاسم فهو متأخّرٌ وذلك بقرينة رواية الرّبيع بن صبيحة عنه، وقد توفّي الربيع في سنة ١٦٠ للهجرة كما ورد في تقريب التهذيب(٣).

---

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة ٦٥: رقم ٤١: باب الكُنى، وتهذيب الكمال ٢٩/ ١٩٤: رقم ٦٣٢٨، وتاريخ الإسلام: صفحة ٥١٤: رقم ٤٥٢.

(٢) أُنظر: ميزان الاعتدال: الجزء الثالث: صفحة ٢٩٨: رقم ٦٤٩٨.

(٣) أُنظر: تقريب التهذيب: الجزء الأول: صفحة ٢٤٥: رقم ٤٤.

وأمّا عبد الأعلى:

الذي يقول المؤلف أنّه يروي عن عَنبسة بن جُبير فالظاهر أنّه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الّذي يروي عن أبي جميلة الطهوي وسعيد بن جُبير وعبد الرّحمن السلمي، وتوفّي -كما قيل- سنة ١٢٩ للهجرة[١].

وأمّا الثالث وهو أبو ماوية فهو الشّيباني:

وفي المطبوعة أبو ماوية بن وهب بن الأجدع بن راشد، والصّواب أنّ أبا ماوية عنوان ووهب عنوان آخر وكلمة (بن) زيدت خطأً قال ابن سعد: روى أبو ماوية الشّيباني عن علي بن أبي طالب[٢].

وأمّا وهب بن الأجدع بن راشد:

فهو الخارقي الهمداني، روى عن الإمام علي (عليه السلام) كما روى عنه

(١) أُنظر: عبد الأعلى الثعلبي: تهذيب الكمال: جزء ١٦: صفحة ٣٥٢: رقم ٣٦٨٤، وميزان الاعتدال: الجزء الثاني: صفحة ٥٣٠: رقم ٤٧٢٦، ومعجم رجال الحديث: الجزء التاسع: صفحة ٢٥٦: رقم ٦٢٢٩.

(٢) أُنظر: طبقات ابن سعد: الجزء السادس: صفحة ٣٥، وقاموس الرجال: الجزء العاشر: صفحة ١٧٤.

هلال بن سيّاف، وثّقه أحمد العَجلي وابن حبّان وروى له أبو داود والنِّسائي حديثاً واحداً(١).

وأمّا أبو سُخيلة:

ففي النّسخ أبو سُخيلة عاصم بن طريف، وما ذُكِر من التفريق بينهما بعنوانين مستقلين هو الّذي يتّفق مع ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) وكذلك مع قول المَزّي: أبو سُخيلة غير منسوب ولا مُسمّى، حدّث عن الإمام علي (عليه السلام) وعن أبي ذر وسلمان.

وحدّث عنه محمّد بن عبيد الله العَرزمي وعمران بن ميثم التمّار.

وروى الكشّي بسنده عنه أنّه قال:

حججت أنا وسلمان بن ربيعة، قال: فمررنا بالرَّبذة، قال: فأتينا أبا ذر فسلّمنا عليه، قال: فقال لنا: إن كانت بعدي فتنة -وهي كائنةٌ-

---

(١) أُنظر: طبقات ابن سعد: الجزء السادس: صفحة ١٢٧، ورجال الطوسي: صفحة ٦١: رقم ٤، وتهذيب الكمال: جزء ٣١: صفحة ١١٢: رقم ٦٧٤٨، وتقريب التهذيب ٢: صفحة ٣٣٧: رقم ١٠٤.

فعليكم بكتاب الله والشيخ علي بن أبي طالب[1].

وأمّا عاصم بن طريف:

فلعلّه هو عاصم بن شَريب الزّبيدي الّذي ذكره ابن سعد وقال: روى عن علي بن أبي طالب[2] ولعلّه غيره.

وأمّا مَيسرة :

فهو الكِندي بالولاء والمُكنّى أبا صالح، روى عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وشهد معه وقعة النّهروان وعن سديد بن غفلة، وروى عنه عطاء بن السائب وسلمة بن كُهيل، وثّقه ابن حبّان وروى له أبو داود والنِّسائي[3].

---

(١) أُنظر: رجال الكشي: صفحة ٢٩: من ترجمة أبي ذر برقم ٢، والأمالي: الصدوق: صفحة ١٧١: المجلس ٣٧: الحديث ٥، ورجال الطوسي: صفحة ٦٥: رقم ٤٣: باب الكُنى، وتهذيب الكمال: صفحة ٣٣/ ٣٤١ برقم ٧٣٨٢.

(٢) أُنظر: طبقات ابن سعد: الجزء السادس: صفحة ٢٣٧.

(٣) أُنظر: طبقات ابن سعد: الجزء السادس: صفحة ٢٢٣: رجال الطوسي ٨٥: برقم ١٠، وتهذيب الكمال ٢٩: رقم ١٩٧: برقم ٦٣٢٩.

وأمّا ربيعة بن علي:

فلم يوجد بين الرّواة عن الإمام علي (عليه السلام) في كتب الفريقين، والمذكور أنّه يروي عن الإمام علي (عليه السلام) هو علي بن ربيعة الوالبي الأسدي، وقد روى أيضاً عن زيد بن أرقم وغيره، وروى عنه أبو إسحاق السُّبيعي وسعد بن عُبيدة الطائي وآخرون، وثّقه ابن معيّنة وابن سعد[1].

وبناءً على ذلك فيظهر أنّ المراد بالجهالة الأعمّ من جهالة الحال العامِّ أو الخاصِّ من جهة التوثيق والتضعيف.

(١) أُنظر: علي بن ربيعة: طبقات ابن سعد: الجزء السادس: صفحة ٢٢٦، ورجال الطوسي: صفحة ٤٧: رقم ١٦، وتاريخ الإسلام ٤٣٩: رقم ٣٥٣، وتهذيب التهذيب: الجزء السابع: صفحة ٣٢٠: رقم ٥٤١، وللإطلاع على ما تقدم من تراجم وغيرها في خصوص من ذُكِر في رجال البرقي ارجع إلى حيدر محمد علي البغدادي تحقيق وتعليق على كتاب رجال البرقي من منشورات مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام).

الفصل الثّالث:

في أصحاب الإمام أبي محمد الحسن بن علي (عليه السلام) وتعدادهم أحد عشر راوٍ، ولكن المصنّف كعادته بدأ بذكر من بقي من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فمن صحب الإمام الحسن (عليه السلام) وبقوا إلى عصره (عليه السلام) فذكرهم أولاً وهم اثنان: جابر بن عبد الله الأنصاري وزيد بن أرقم الأنصاري.

ومن ثمّ ذكر أصحاب الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) ممن صاروا في عداد أصحاب الإمام الحسن (عليه السلام) وهم ستّة نفرٍ، ومن ثمّ ذكر خصوص أصحاب الإمام الحسن (عليه السلام) وهم ثلاثة.

الفصل الرّابع:

وهو مخصّص لذكر أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام) وتعدادهم جميعاً أربعة عشرة نفراً، ابتدأ بمن بقي من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) كعادته في الترتيب وهم جابر وزيد، ومن بقي من أصحاب الإمام علي (عليه السلام) وهم سبعة، ومن بقي من أصحاب الإمام الحسن (عليه السلام) وهم خمسة.

الفصل الخامس:

وهو مخصّص لذكر أصحاب الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) زين العابدين ومجموع أصحابه ثلاثة وثلاثون نفراً، وكالعادة ذكر من بقي من أصحاب المعصومين السّابقين على الإمام زين العابدين (عليه السلام) ممن انخرطوا في سِلك وعنوان أصحاب الإمام زين العابدين (عليه السلام).

وأمّا الفصل السّادس:

فهو مخصّص لذكر أصحاب الإمام محمد بن علي بن الحسين الباقر (عليه السلام) وتعدادهم ٢٢٦ راوٍ، وكالعادّة ابتدأ بذكر من بقي من أصحاب المعصومين السّابقين على الإمام الباقر (عليه السلام) ممن صاروا من أصحابه، ومن ثمّ من اختصّ بصحبته (عليه السلام).

وأمّا الفصل السّابع:

فهو مخصّص لذكر أصحاب الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام) وتعدادهم ٨١٢ راوٍ، وبقي على نفس النَّسق فذكر أولاً من بقي من أصحاب المعصومين السّابقين على الإمام الصّادق (عليه السلام) والأرقام تشير بوضوح إلى سعة دائرة أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام).

وأمّا الفصل الثّامن:

فهو مخصّص لذكر أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) وتعدادهم ٢٠٠ راوٍ، وكالعادّة ابتدأ بذكر من بقي من أصحاب المعصومين السّابقين على الإمام الكاظم (عليه السلام)، ومن ثمّ سَرَدَ أسماء من اختصّوا بالإمام الكاظم (عليه السلام).

وأمّا الفصل التّاسع:

فقد خصّصه المصنّف (رحمه الله) لذكر أصحاب الإمام أبي الحسن الرّضا (عليه السلام) وكان تعدادهم ٥٩ راوٍ، وابتدأ بسَرد أسماء الرّواة ممّن بقوا من أصحاب الأئمة السّابقين على الإمام الرضا (عليه السلام) ومن ثمّ سرد أسماء من اختصّوا بالإمام الرضا (عليه السلام).

وأمّا الفصل العاشر:

فقد خصّصه المصنف لذكر أصحاب الإمام أبي جعفر الثّاني الجواد(عليه السلام) وتعدادهم ثلاثة و ستّون راوٍ، وابتدأ بسَرد أسماء من بقي من أصحاب الأئمّة السّابقين ومن ثمّ سَرد من اختصّوا بالإمام الجواد (عليه السلام).

وأمّا الفصل الحادي عشر:

فقد خصّصه المؤلّف لسرد أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث الهادي (عليه السلام) وكان تعدادهم خمسةً وثمانون راوٍ، ابتدأ بسرد من بقي من أصحاب الأئمّة السّابقين واتبعهم بسَرد أسماء من اختصّ بصَحبة الإمام الهادي (عليه السلام).

وأمّا الفصل الثاني عشر:

فقد خصّصه المصنّف لسرد أسماء أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) وكان تعدادهم تسعة عشر راوٍ.

وأمّا الفصل الثالث عشر:

فقد خصّصه لسرد أسماء النّساء ممّن روين عن المعصومين (عليهم السلام)، وابتدأ بمن روين عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان تعدادهنّ سبع، ومن ثمّ ذكر من روين عن الإمام علي (عليه السلام) وكان تعدادهنّ اثنان، ومن ثمّ من روين عن الإمام الحسن (عليه السلام) وكان تعدادهنّ اثنان أيضاً، ومن ثمّ من روين عن الإمام الحسين (عليه السلام) وكان تعدادهنّ واحدةٌ، ومن ثمّ من روين عن الإمام الباقر (عليه السلام) وكان تعدادهنّ اثنان، ومن ثمّ

من روين عن الإمام الصّادق (عليه السلام) وكان تعدادهنّ ثلاثة عشر،ومن ثمّ من روين عن الإمام الكاظم (عليه السلام) وكانت واحدةً، ومن ثمّ من روين عن الإمام الرّضا (عليه السلام) وكانت واحدةً، ومن ثمّ من روين عن الإمام الجواد (عليه السلام) وكانت واحدةً، ومن ثمّ من روين عن الإمام الهادي (عليه السلام) وهنّ اثنان.

وأمّا الفصل الرّابع عشر وهو الأخير:

فقد خصّصه المؤلّف لسرد أسماء المنكرين على أبي بكر وهم اثنا عشر رجلاً، ستّةٌ من المهاجرين وستّةٌ من الأنصار، ومن ثمّ قام بسرد أسمائهم وبعض ما يتعلّق بالمقام.

السِّمة الثّانية:

وجود اشتباهاتٍ وتصحيفاتٍ كثيرةٍ وقعت في أسماء من سردهم من الرّواة، وقد ذكرنا في مبحث مراسيل حريز عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنّ الوارد في رجال البرقي جرير وليس حريز، وغيرها من الاشتباهات الأخرى الكثيرة.

السِّمة الثّالثة:

أنّ المؤلّف ابتعد عن ذكر حال من سرد أسماءهم من ناحية التوثيق والتضعيف، ولعلّ السّبب وراء ذلك ما ذكرناه من أنّ الغاية من تصنيف الكتاب هو الإشارة إلى طبقات الرّواة والتعرف على طبقتهم والمرحلة الزّمنية التي عاشوا فيها بلحاظ حياة الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

ولكن مع ذلك فقد تعرّض في غير مورد للإشارة إلى حال الرّاوي من جهة التوثيق منها:

١ ـ إبراهيم بن إسحاق بن أزوَر:

الذي ذكره في ضمن أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث الهادي (عليه السلام)، فقد ترجم له بالقول:

إبراهيم بن إسحاق بن أزوَر، شيخ لا بأس به[1].

---

(١) اُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي البغدادي: صفحة ٣٥٨: رقم ٢٤.

٢ ـ عُبيد الله بن علي الحَلبي:

الذي ذكره في ضمن أصحاب الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام) وقد ترجم له بالقول:

عُبيد الله بن علي الحَلبي، عمّ يحيى بن عمران الحَلبي، كوفيٌّ، وكان متجره إلى حلب فغلب عليه هذا اللقب، مولىً، ثقةٌ، صحيحٌ، له كتابٌ وهو أوّل كتاب صنّفه الشيعة[1].

٣ ـ الفضل البَقباق:

الذي ذكره في ضمن أصحاب الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام) وترجم له بالقول: الفضل البَقباق، أبو العباس، كوفيٌّ، وفي كتاب لسعد: له كتاب ثقةٌ[2].

ويحتمل أن يكون توثيق الفضل البَقباق صادرٌ من سعد في كتابه

(١) أُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي البغدادي: صفحة ١٥٤: رقم ١٧٨.

(٢) أُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي البغدادي: صفحة ٢١٤: رقم ٤٧٤.

لا من صاحب رجال البَرقي فلاحظ.

السِّمة الرّابعة:

وهي أنّ المؤلّف اعتبر الأصل في من يسردهم في كتابه من الإمامية، وبالتالي فمن ليسوا من الإمامية -كالعامّة مثلاً- يشير إليهم كما أشار إلى ذلك في غير موردٍ.

أو أنّه لا يمكن أن يُقال:

بأنّ الأصل في من وردت اسماءهم كونهم من الإمامية إلا ما خرج بدليلٍ وتصريحٍ من المؤلّف؟

فهذا من الأسئلة المهمّة في المقام.

والجواب عن ذلك:

أنّ المصنّف وإن أشار في جملة من الموارد إلى أنّ الرّاوي المُترجَم له ليس من الإمامية بل من غيره من المذاهب كالعامّة كما في:

١ ـ أبو بكر بن عيّاش:

حيث عدّه المؤلف في عداد أصحاب الإمام جعفر الصّادق

(عليه السلام)، وترجم له بالقول: أبو بكر بن عياش، كوفيٍ، عاميٌّ[١].

٢ ـ زافر بن سليمان الأيادي:

ترجم له في عِداد أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) وذكر أنّه كوفيٌ عاميٌّ[٢].

٣ ـ زَفير:

ترجم له المؤلّف حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) بالقول: كوفيٌّ، عاميٌّ، ابن الهُذيل[٣].

٤ ـ سامي بن أبي الجَعد الأشجعي:

حيث ترجم له المؤلّف حينما سَرده في ضمن أصحاب الإمام

---

(١) أُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي البغدادي: صفحة ٢٦١: رقم ٧١٠.

(٢) أُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي البغدادي: صفحة ٢٥٦: رقم ٦٨٠.

(٣) أُنظر: رجال البرقي: صفحة ٢٥٦: رقم ٦٧٩: تحقيق حيدر محمد علي.

الصادق (عليه السلام) بالقول: عامّيٌ، كوفيٌّ[١].

٥ ـ عبّاد بن صُهيب البصري:

ترجم له المؤلّف حينما عدّه من أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) بالقول: عامّيٌ[٢].

٦ ـ كثير النّوى:

ترجم له المؤلّف حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) بأنّه كوفيٌّ، عامّيٌ[٣].

٧ ـ مَندل بن علي العَنزي:

ترجم له المصنّف حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بالقول: عامّيٌ، عربيٌّ، كوفيٌّ[٤].

ولكنّ الظاهر أنّه لا يمكن استفادة أنّ من لم يُشر إلى مذهبه فهو

---

(١) اُنظر: رجال البرقي: صفحة ٢٠٧: رقم ٤٤٤: تحقيق حيدر محمد علي.

(٢) اُنظر: رجال البرقي: صفحة ١٥٥: رقم ١٨٨: تحقيق حيدر محمد علي.

(٣) اُنظر: رجال البرقي: صفحة ٢٥٤: رقم ٦٧٠.

(٤) اُنظر: رجال البرقي: صفحة ٢٨٠: رقم ٧٩٦.

من الإمامية، خصوصاً مع سعة الرّواة الواردين في الكتاب.

مضافاً إلى ذلك:

فإنّه لا نصّ من المؤلّف يدلّ على أنّه في معرض سَرد أسماء رواة الشيعة فقط، بل لا مقدّمة في الكتاب أصلاً تدلّ على شيء من هذه الجهة أو غيرها من الجهات، وهو عكس ما هو مثبتٌ في جملة أخرى من الكتب الرّجالية والرّوائية كالكتب الأربعة والنجاشي وكتب الشيخ الطوسي وغيرها، ممّا يعطي إشارةً واضحةً إلى منهج المؤلّف في كتابه الذي اتبعه وكذلك الغاية من التأليف للكتاب وسرد بعض الخصوصيات المتعلقة بالكتاب.

وعليه فلا يمكن الاطمئنان بأنّ المؤلّف في معرض ذكر الرّواة من الإمامية من أصحاب المعصومين (عليهم السلام)، اللهمّ إلا إذا أُجري استقراء تامّ لكل من وقع من الرّواة من جهة مذهبهم وهذا جهدٌ كبيرٌ لم يقم به بحسب إطلاعنا لحدّ الآن شخصٌ معينٌ.

فالنتيجة:

أنّه لا يمكن القول بأنّ الأصل في رواة هذا الكتاب كونهم من

الإمامية، وأمّا إذا كان الرّاوي من غير الإمامية فإنّ المصنّف يُشير إلى مذهبهم كما فعل مع من تقدّم من الرّواة السّبعة.

السِّمة الخامسة:

وهي الحديث في تعداد من تعرّض لذكرهم في هذا الكتاب من الرّواة، والرّقم النّهائي مختلف فيه بين(١٧٠٧) و(١٧٣٠) و(١٧٩١).

ولعلّ منشأ عدم الوقوف على عدد محدّدٍ هو:

١ ـ التّداخل الواضح والكثير في عدد الرّواة المذكورين في هذا الكتاب:

نتيجة منهج المؤلّف بذكر أصحاب المعصوم السّابق الذين يبقون إلى المعصوم اللاحق إذا كان الرّاوي قد أدرك أكثر من معصومٍ، فتجد مثلاً جابر بن عبد الله الأنصاري قد ذكره المؤلّف في أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومن ثمّ في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وثالثةً في أصحاب الإمام الحسن (عليه السلام) ورابعةً في أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام) وهكذا.

ومع هذا المنهج فيصعب حساب عدد الرّواة ما لم نقم بدراسةٍ

مفصلّةٍ تستهدف الوقوف على هذه الجهة في الكتاب.

٢ ـ ذكر التراجم الفرعية ضمن التراجم الرئيسية:

وهذه مشكلةٌ كبيرةٌ في كتب التراجم، حيث أنّ المصنّفين لا يلتزمون بالترجمة لمن يُذكَر في العنوان الأساسي، بل يقع في كثيرّ من الأحيان ثانياً وبالعرض في ضمن هذه التراجم الترجمة لأشخاص آخرين وهذه سِمةٌ موجودةٌ في أغلب كتب الرّجال والتراجم.

٣ ـ شيوع ظاهرة تداخل أسماء الرّواة:

فيحسبون الواحد اثنين أو الاثنين واحدٌ، على سبيل المثال: ما وقع في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) في أبي جميلة وعُتبة بن جُبير، فتارةً اُحتسِبا راوٍ واحد وأخرى اُحتسِبا اثنان، وكذلك الحال في أبو سُخيلة عاصم بن طريف، وأخرى يعدّ اثنان الأول منهم أبو سُخيلة والثّاني منهم عاصم بن طريف وهكذا.

ومن الواضح أنّ هذا النّمط من التعداد يُصعّب الإحصاء الدقيق لعدد الرّواة المذكورة في الكتاب وغيرها من الأسباب.

الكلام في نُسخ الكتاب:

يمكن تقسيم نُسخ الكتاب إلى قسمين أساسيين:

القسم الأوّل:

وهي المخطوطات المودعة في المكتبات ومراكز البحث والتحقيق وهي:

النُّسخة الأولى:

وهي النسخة المحفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي في مدينة قم برقم ٣٠٧٥ م، تقع النُّسخة في ٣٦ صفحة، وعدد السطور ٢١ سطر، طولها ١٧ سم وعرضها ١٩ سم، خطها نسخ واضح بشكلٍ عامٍّ، وتمتاز بكونها أقل تصحيف وتحريف من باقي النسخ، وذُكِر أنّها ترجع لعام ١٠٢١ للهجرة، وهي مصحّحةٌ ومقابلة مع نُسخ أخرى، وهي أقدم نسخة مخطوطة لهذا الكتاب وصلت إلينا.

النّسخة الثانية:

وهي نسخة كلّية الإلهيات بمشهد المقدّسة، وهي ترجع إلى العام ١٠٣٧ هجرياً، وهي كذلك نسخةٌ مصحّحةٌ ومقابلةٌ مع نُسخٍ أخرى.

النّسخة الثالثة:

وهي نسخة جامعة طهران وترجع للقرن الحادي عشر الهجري وهي مقابلة مع نسخة الأصل التي كانت مكتوبةً على نسخة محمّد بن منصور بن إدريس بن مظفر بن شاذي العجلي التي تمّت كتابتها عام ٥٧٠ للهجرة.

النّسخة الرّابعة:

وهي نسخة ملك ٥٤٤٥ م، وترجع للقرن الحادي عشر الهجري.

النّسخة الخامسة:

وهي النسخة الرّضوية المحفوظة في مكتبة استان قدس رضوي في مدينة مشهد برقم ٢١٠٦٥ م، تقع النسخة في ٢٨ صفحة وعدد السّطور ١٥ سطر، طولها ٢٢/٥ سم وعرضها ١٧ سم، تاريخ كتابتها القرن الرّابع عشر الهجري، خطّها نسخ جيّدٌ واضحٌ جلي، ولكنّها مليئةً بالتصحيف والتحريف.

النّسخة السادسة:

وهي نسخة إحياء التراث ٢٨٨٠ م وترجع للعام ١٣٣٦ هجرياً.

النّسخة السّابعة:

وهي نسخة المرعشي ١٥٥ م وترجع للعام ١٣٦٥ هجرياً.

النّسخة الثامنة:

وهي نسخة أخرى للمرعشي ٥٤٥٧ م وترجع للعام ١٣٨٤ هجرياً.

النّسخة التاسعة:

وهي النسخة الثالثة للمرعشي ١٢٣٢٧ م وترجع للقرن الرّابع عشر الهجري وعليها بعض التعليقات.

القسم الثاني:

وهي المطبوعات وهي عبارة عن مجموعة طبعات:

الطبعة الأولى:

وهي النّسخة المطبوعة في طهران عام ١٣٨٣ هجرياً بتحقيق السيّد كاظم الموسوي الياموي وبإشراف السيّد جلال الدّين الحسيني الأرموي، وطبعته جامعة طهران، وقد اعتمد التحقيق في هذه المطبوعة على أربعة نُسخٍ مخطوطةٍ من نسخ الكتاب.

الطبعة الثّانية:

وهي المطبوعة الثانية للكتاب، وهي بتحقيق جواد القيومي ونشرته دار القيومي سنة ١٤١٩ للهجرة.

الطبعة الثّالثة:

وهي المطبوعة الثالثة بتحقيق ثامر كاظم الخفاجي ونشرته مؤسسة النشر في مكتبة المرعشي النجفي.

الطبعة الرّابعة:

وهي المطبوعة الرابعة وهي بتحقيق وتعليق حيدر محمد علي البغدادي ونشر منشورات مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)(١).

الكلام في نسبة الكتاب إلى مؤلّفه؟

ومن هو المصنف؟

في مقام الجواب عن هذا التساؤل ظهرت أقوالٌ متعدّدةٌ يمكن

---

(١) أُنظر: لمراجعة النسخ الخطية: أحمد الحسيني: مصادر الحديث والرجال: صفحة ٤٥٦، وللاحظة النسخ المطبوعة أُنظر: رجال البرقي: صفحة ٢١ ـ ٢٢ بتحقيق البغدادي.

حصرها في خمسٍ، وسنحاول استعراضها من الأقدم فالأقدم بالنسبة لحياة المؤلّف.

القول الأول:

وهو الذي ذهب إلى أنّ رجال البرقي من تأليف **محمّد بن خالد البرقي** القمّي، وممّن ذهب إلى هذا القول صريحاً السيّد محسن الأمين العاملي في أعيان الشيعة مستنداً على كلام لإبن النديم في فهرسته، حيث ذكر الرّجل في مبحث (الرّجاليون الشيعة) في كتابه أعيان الشيعة ما لفظه:

وأبو عبد الله محمّد بن خالد البرقي القمّي، قال ابن النّديم في الفهرست: له كتاب الرّجال فيه ذكر من روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وقيل فيه من روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ومن بعده، وكتابه موجودٌ للآن يُعرف برجال البرقي[1].

القول الثّاني:

وهو الذي ذهب إلى أنّ مؤلّف الكتاب هو **أحمد بن محمّد بن**

---

(١) اُنظر: السيّد محسن الأمين: أعيان الشيعة: الجزء الأول: صفحة ١٤٩.

خالد البرقي، وهذا القول هو المشهور بين الأعلام من الأقوال.

القول الثالث:

وهو أنّ الكتاب إنّما هو لإبن أحمد وهو **عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي**، وهو من طبقة مشايخ الكليني؛ وذلك لأنّه قيل أنّه يروي عنه الكليني، فيكون الرّجل من الطبقة الثامنة؛ لأنّ الكليني (ﷺ) من الطبقة التاسعة، فيكون مشايخ الكليني هم من الطبقة الثامنة، والرّجل منهم.

القول الرّابع:

وهو الذي ذهب إلى أنّ مؤلف الكتاب هو ابن عبد الله المتقدّم، وهو **أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي**، فيكون الرّجل حفيد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي وكذلك يُسمّى أحمد، وهذا الرّجل من طبقة مشايخ الصدوق، أي من الطبقة التاسعة؛ وذلك لأنّ الصدوق كما تقدّم في الطبقات أنّه من الطبقة العاشرة.

القول الخامس:

وهو قول مركّب، وهو القائل بأنّ أصل الكتاب إنّما هو لمحمّد بن

خالد البرقي، كما قال بذلك أصحاب القول الأول بناءً على ما أشار إليه ابن النّديم في الفهرست، وحيث أنّه كان مختصاً بذكر أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) كما تقدم ولكن جاء الأبناء والأحفاد إلى أحمد وابنه عبد الله وحفيده أحمد وأضافوا للكتاب أبواباً وفصولاً أخرى انتهت بالكتاب ليكون شاملاً لأصحاب المعصومين (عليهم السلام) بِدءاً بالنبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وانتهاءً بالإمام الحسن العسكري (عليه السلام).

أمّا الكلام في القول الأوّل:

فإنّ هناك جملةً من القرائن والشّواهد تمنع من القول به منها:

أولاً:

أنّه يحتمل جداً أن يكون اشتباه من ابن النّديم في نسبة الكتاب لمحمّد بن خالد البرقي، ولعلّه أراد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي أو ابنه أو حفيده؛ وذلك لأنّ كتاب الفهرست لابن النّديم يحتوي على جملةٍ كبيرةٍ من الأغلاط والاشتباهات من جهة أنّ الرّجل كان ورّاقاً ولم يكن محقّقاً في علم التراجم والرّجال والفهارس، ولكن بحسب وظيفته فقد أُتيحت له الفرصة لكي تجتمع لديه كتبٌ كثيرةٌ فعمل لها

فهرسة خاصّة، وعليه فاحتمال الخطأ منه وارد جداً.

وثانياً:

أنّ ابن النّديم نصّ على أنّ مادّته مؤلّفة من أصحاب الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) مع أنّ الواقع خلاف ذلك، فما وصلنا لا يختص بأصحاب علي (عليه السلام) بل يعمّ جميع الأئمة المعصومين (عليهم السلام) مضافاً إلى النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله).

وثالثاً:

معارضة كلام ابن النّديم لأقطاب الرّجال والتراجم والفهارس من أصحابنا كالشيخ الطوسي والنجاشي، فقد نسبوا الكتاب –وإن كان اعتماداً على فهرست ابن بُطة الذي قال بحقّه ابن الوليد أنّه ضعيف مخلّط فيما يسنده كما ستأتي الإشارة إليه– ولكنّهم أسندوا الكتاب إلى أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

ورابعاً:

أنّه لم يُذكَر لمحمد بن خالد البرقي كتاب في طبقات الرّجال في الفهارس للطبقات.

وبناءً على كلّ ما تقدّم لا يبقى هناك اطمئنان بصحّة القول الأول.

وأمّا الكلام في القول الثاني:

فقد ذُكِرت في المقام جملةً من القرائن والشّواهد التي تدعم هذا القول وتدفع بهذا الاتجاه، منها:

أولاً:

ما ذكره الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) في فهرسته في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرّحمن البرقي حيث قال:

أصله كوفيٌّ، وكان جدّه محمّد بن علي حبسه يوسف بن عمر والي العراق بعد قتل زيد بن علي بن الحسين (عليه السلام) ثمّ قتله، وكان خالد صغير السنّ فهرب مع أبيه عبد الرّحمن إلى بَرقة قم فأقاموا فيها، وكان ثقةً في نفسه غير أنّه أكثر الرّواية عن الضُّعفاء واعتمد المراسيل وصنّف كتباً كثيرةً منها كتاب المحاسن وغيره وقام بتعداد كتب المحاسن –وهي كثيرةٌ سردناها في معرض الحديث عن كتاب المحاسن فراجع–.

إلى أن قال: وزاد محمّد بن جعفر بن بُطة على ذلك كتاب طبقات

الرّجال، كتاب الأوائل، إلى آخره...»[١].

وبالتالي فطريق الشيخ الطوسي إلى كتاب الرّجال لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي منحصر في ابن بُطة، وابن بُطة هو الذي أشار إلى أنّ لأحمد بن محمّد بن خالد كتاب في الرّجال وغيره من الكتب الأخرى.

ويُضاف إلى ذلك:

ما ذكره النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، حيث قال في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد البرقي أنّه كان ثقةً في نفسه يروي عن الضُّعفاء ويعتمد المراسيل وصنّف كتباً منها المحاسن وغيرها، وزيد في المحاسن ونُقِّص كتاب التّبليغ والرّسالة إلى آخره، إلى أن قال: كتاب الطبقات، كتاب الرّجال، ثمّ قال: هذا الفهرست الذي ذكره محمّد بن جعفر بن بُطة من كتاب المحاسن»[٢].

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٦٣ ـ ٦٤: رقم ٦٥.

(٢) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٧٦ ـ ٧٧: رقم ١٨٢.

والملاحظ أنّ النّجاشي كذلك نسب القول بوجود كتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي في الطبقات وفي الرّجال لمحمّد بن جعفر بن بُطة، وهنا لابدّ من الوقوف عند تساؤل مهم وهو:

هل أنّ الكتاب المبحوث عنه وما بأيدينا هو كتاب طبقات أم كتاب رجال أم طبقات الرّجال؟

والجواب عن ذلك:

أمّا انطباق عنوان كتاب الطبقات عليه فهو واضحٌ لا لبس فيه؛ من جهة أنّ ترتيب الرّواة فيه ترتيباً طبقياً واضحاً تدور حول محور طبقات المعصومين (عليهم السلام) والتعبير بالطبقات في تلك الفَترة كان معهوداً عند العامّة والخاصّة كما ورد في غير مورد من كتب الفهارس والتراجم والرّجال والطبقات.

وأمّا انطباق عنوان طبقات الرّجال فإنّه كذلك واضح الانطباق، ولكن يمكن أن يُقال بأنّ من وردت أسماءهم في الكتاب كانوا من الرّجال والنِّساء، بل يُلاحظ من سِمات هذا الكتاب سَرده لأسماء النِّساء من الرّواة في كلّ طبقات المعصومين (عليهم السلام) تقريباً، ولكن مع

ذلك فورود أسماء النِّساء لا يقدح بالتّسمية بطبقات الرّجال؛ وذلك لأنّه قد تعارف تسمية كتب الرّواة بالرّجال من باب الغلبة والتغليب، حيث أنّ الغالبية العظمى في الرّواة من الرّجال ولا تشكّل النّساء سوى نسبةً صغيرةً منها لعلّه لا تتعدّى ١٪ أو ٢٪ وهكذا.

فبالتالي يصح إطلاق طبقات الرّجال مع شموله لجملة من الرّواة من النّساء، وأمّا إطلاق تسمية كتاب الرّجال عليه فكذلك بمكان من الإمكان؛ وذلك لأنّه ورد فيه ترجمة للرّواة من أصحاب المعصومين (عليهم السلام) في كلّ الطبقات مع ترجمة ولو قليلةً لبعض الرّواة وتوثيقهم أو الإشارة إلى حالهم من جهة الجرح والتعديل ولو في بعض الموارد كما أشرنا إليها لبعض من ورد في الكتاب.

ويمكن أن يكون للبرقي كتابٌ واحدٌ اسمه طبقات الرّجال كما ورد في فهرست الشيخ الطوسي (قدس سره)، خصوصاً أنّه ذكره أوّل كتاب في جملة كتب البرقي التي زادها ابن بُطة وعادةً ما يقلّ الاشتباه والتصحيف في أول الكلام دون وسطه وآخره.

نعم، لابدّ من الاعتراف بأنّ المعروف عن ابن بُطة -وكما ذكر ابن

الوليد كذلك- أنّه كان ممن يخلط فيما يسنده مضافاً إلى ضعفه، بل ذكر النجاشي في ترجمته أنّه كان يتساهل في الحديث ويعلق الأسانيد بالإجازات وفي فهرست ما رواه غلط كثير(١).

وهذا يوضّح لنا احتمال الاشتباه في عنوان الكتاب وأنّ لعلّه الأقرب كونه كتاب (طبقات الرّجال) كما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره).

ثانياً:

أمّا ما ذكره ابن النّديم في فهرسته من القول:

قرأت بخطّ أبي علي بن همّام قال: كتاب المحاسن للبرقي يحتوي على نيّف وسبعين كتاباً ويُقال على ثمانين كتاباً، وكانت هذه الكتب عند أبي علي بن همّام كتاب المحبوبات، كتاب المكروهات، كتاب طبقات الرّجال، إلى آخره...(٢).

فبضميمة ما ورد بحقّ أبو علي بن همّام الذي ترجم له النجاشي تحت عنوان محمّد بن أبي بكر همّام بن سُهيل الكاتب الإسكافي، شيخ

(١) أُنظر: النّجاشي: الرّجال: صفحة ٣٧٣: رقم ١٠١٩.

(٢) أُنظر: ابن النّديم: الفهرست: صفحة ٢٧٦.

أصحابنا ومتقدمهم، له منزلة عظيمة، كثير الحديث، وكان مولده يوم الاثنين لست خلون من ذي الحجّة سنة ثمان وخمسين ومائتين، ومات أبو علي بن همّام الخميس لإحدى عشرة ليلة بقين من جمادى الآخرة سنة ستٍّ وثلاثين وثلاثمائة(١).

والفكرة الأساسية في المقام تقوم على أساس كون كتاب طبقات الرّجال جزء من أجزاء كتاب المحاسن كما هو ظاهر عبارة غير واحد، فإذا كان جزء المحاسن كان من مصنّفات أحمد بن محمّد بن خالد البَرقي كما يقول أصحاب القول الثاني.

وثالثاً:

ما ذُكِر من أنّ الشيخ الصّدوق (قدس سره) كان من ضمن مؤلّفاته كما ذكر النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة كتاب المعرفة برجال البرقي، والظّاهر بكونه شرح لكتاب الطبقات، وبذلك يكون هذا شاهداً آخر على صحّة انتساب الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٣٧٩ ـ ٣٨٠: رقم ١٠٣٢ مع تقديم وتأخير في ذيل العبارة من قبلنا فقط.

البرقي كما يقول القول الثاني.

ولكن:

يمكن التأمّل فيه من خلال القول :

بأنّ هناك احتمالٌ آخر، وهو أن يكون كتاب الصّدوق هذا وهو كتاب المعرفة برجال البرقي إنّما هو في ذكر رواة البَرقي أو شيوخه على غرار معجم رجال أبي المُفضّل محمّد بن علي بن يعقوب ونحوه(١).

ورابعاً:

من جملة القرائن والشّواهد والمؤيّدات لكون الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي هو أنّ أول من نقل من هذا الكتاب ونسبه إلى أحمد البرقي فيما بين أيدينا من المصادر هو السيّد ابن طاووس في كتابه حل الإشكال، حيث قال:

ثمّ أنّي اعتبرت بعد الكتب الخمسة كتاب أحمد بن محمّد بن خالد البرقي وكتاب معالم العلماء لمحمّد بن شهرآشوب المازندراني ونقلت

---

(١) أُنظر: السيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرّجال: الجزء الثاني: صفحة ١٠٧.

منه أسماء الرّجال، ورأيت أن أجعل ما آخذه من كتاب البرقي في غضون الرّجال لشيخنا (رحمه الله) في الموضع اللائق به[1].

وقد علّق صاحب التحرير الطاووسي الشيخ حسن بن الشهيد الثّاني على هذا الكلام بالقول:

وهذه الأسماء التي أشار إليها مع قلّتها قد أُصيب بالتلف أكثرها، ولو كان ما أجده من كتاب البرقي باقياً لحسن إفراده؛ لأنّ الكتاب المذكور ليس بموجود، وإنّما ذكرنا كلامه هذا ليُعلم بالإجمال مضمون الكتاب مع نكت أخرى لطيفة لا تكاد تخفى على من تدبر الكتب المصنفة بعد السيّد في هذا الفنّ[2].

وكلام صاحب المعالم (قدس سره) واضحٌ في الإشارة إلى أنّ كتاب رجال

(١) أُنظر: الشيخ حسن بن زين الدين صاحب المعالم (المتوفى ١٠١١ للهجرة)، والتحرير الطاووسي المستخرج من كتاب حل الإشكال للسيّد أحمد بن طاووس (المتوفى ٦٧٣ للهجرة)، تحقيق فاضل الجواهري: صفحة ٧ ـ ٨.

(٢) أُنظر: الشيخ حسن صاحب المعالم: التحرير الطاووسي: صفحة ٨: تحقيق فاضل الجواهري.

البرقي تالفٌ في ذلك الزمان وليس بموجودٍ بعد أن كان موجوداً لدى السيّد ابن طاووس (قدس سره).

إلا أنّه قد اُعترِض على هذا الكلام بالقول:

أنّ من المؤكّد أنّ النّسخة الواصلة إلينا المسمّاة برجال البرقي كانت هي الموجودة عند السيّد ابن طاووس بقرينة أنّ تلميذيه العلّامة وابن داوود نقلا في كتابيهما عن البَرقي في مواضع غير قليلةٍ، وما نقلاه يتطابق مع النّسخة الموجودة بأيدينا تماماً[1].

ولكن هناك جملة من القرائن في كلام السيّد ابن طاووس (قدس سره)

---

(١) اُنظر: خلاصة الأقوال: صفحة ٦٨ تساوي رجال البرقي صفحة ٥٩، وصفحة ٧٧ تساوي صفحة ٣٢، وصفحة ٨٤ تساوي صفحة ٤، وصفحة ١٣٢ تساوي صفحة ٣٤، وصفحة ١٩١ تساوي صفحة ٣، وصفحة ١٩٨ تساوي صفحة ٥٨، وصفحة ١٩٢ إلى صفحة ١٩٥ تساوي صفحة ٣ إلى صفحة ٦، وصفحة ٢٤٢ تساوي صفحة ٨، وصفحة ٢٤٩ تساوي صفحة ٤٢، وصفحة ٢٦٠ تساوي صفحة ٤٦، وصفحة ٢٦٠ تساوي صفحة ٤٦.

اُنظر: السيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الثاني: صفحة ١٠٨.

وصاحب المعالم (طاب ثراه) تدفع باتّجاه أنّ نسخة رجال البرقي عند السيّد ابن طاووس كانت مقتصرٌ على فئةٍ قليلةٍ جداً، ولعلّها فقط أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) أو من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ممّن أدركوا أمير المؤمنين (عليه السلام) منها:

القرينة الأولى:

ما ذكره ابن طاووس من أنّه:

ولم أجعل رجال أمير المؤمنين (عليه السلام) في كتاب البرقي مقفّاة على حروف المعجم، إذ الرّجال المشار إليهم تقلّ الرّواية عنهم، بل جعلتهم في آخر الكتاب مع أنّ صوارف الوقت غزيرةٌ وصوادفه كثيرةٌ[1].

القرينة الثانية:

ما ذكره صاحب المعالم (قدس سره) من أنّه:

---

(١) أُنظر: التحرير الطاووسي لصاحب المعالم المستخرج من حل الإشكال لابن طاووس: صفحة ٨: تحقيق فاضل الجواهري.

هذه الأسماء الّتي أشار إليها مع قلّتها قد أصيب بالتلف أكثرها[١].

فإنّما وصل إلينا من الأسماء في رجال البرقي أكثر من ١٧٠٠ اسم، وهذا العدد لا يمكن أن يُعبّر عنه بشكلٍ أو بآخر بكونه قليل، بل يفوق من ترجم له في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنّجاشي والبالغ عددهم ١٢٦٩ راوٍ[٢].

وأمّا ما ذُكِرت من موارد نقل للعلّامة وابن داوود فقد حاولت أن أترجمها للرّواة لتتبّع أحوالهم ومطابقتهم مع ما ورد في رجال البرقي، فلم استطع؛ لعدم ذكرهم بالأسماء ولاختلاف الطبعات المختلفة المعتمدة، ولعلّها تكون محصورةً في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) أو تضمّ كذلك أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) من الذين أدركوا أمير المؤمنين (عليه السلام) ولعلّهم أوسع من ذلك فتأمّل.

---

(١) أُنظر: التحرير الطاووسي: صاحب المعالم: صفحة ٨.

(٢) أُنظر: النسخة المحققة من مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

وخامساً:

أنّ ما يدعم كون الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي شهرة انتساب الكتاب إليه خصوصاً عند المتأخّرين، ومثل هذه الشهرة تنفع في ثبوت نسبة الكتاب لأحمد، وبالأحرى الشهرة عند متأخّري المتأخّرين دقيقاً.

والجواب عن ذلك:

أنّ الشهرة بين متأخّري المتأخّرين خصوصاً بعد زمن العلامة المجلسي (طاب ثراه) (المتوفى ١١١١ للهجرة) وصاحب الوسائل (قدس سره) (المتوفى ١٠٠٤ للهجرة) لا أثر لها في اثبات نسبة الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي؛ وذلك لأنّ من له القدرة على إثبات نسبة الكتاب لمؤلّفه من الكتّاب والمؤلّفين والمصنفين المتقدّمين هو الشهرة عند المتقدّمين والمعاصرين للمؤلّف أو من بعده بطبقةٍ أو طبقتين أو أكثر.

وأمّا ما بعد ذلك الزّمان بقرون طويلة فلا يبقى للشهرة أثر يُذكر في اثبات النسبة للمؤلّف، والوجه في ذلك:

أنّ طريقة القدماء تختلف عن طريقة المتأخّرين ومتأخّري المتأخّرين، فقد كان المتقدّمون يعتمدون على طرق تحمل الرّواية المعتبرة كالسِّماع أو السُماع والاستماع من الشيخ والإجازة، مصحوبةً بالمناولة لنسخة المؤلّف ونحو ذلك من طرق تحمل الرواية المعتبرة، وهذا بخلاف طريقة المتأخّرين ومتأخّري المتأخّرين -كصاحب البحار وصاحب الوسائل-، حيث كانوا يعتمدون على الوجادة لنسخة من الكتاب يحصلون عليها بطرقٍ شتّى كالشِّراء أو الهدية أو الاستعارة ونحو ذلك، ومن ثمّ يستعينون بالطرق والإجازات العامّة لأصحابنا المتقدّمين -وهي كثيرةٌ جداً في زمانهم-، ومن ثمّ يعتبرون النسخة التي بين أيديهم وبعد ذلك ـ أي بعد الاعتبار ـ يستعينون بالنُسّاخ لاستنساخ نسخها وتكثيرها، ومن ثمّ توزيعها في المراكز العلمية والأمصار فيخرج بذلك الكتاب عن حدّ النّدرة والقلّة ويدخل في دائرة الاشتهار والشهرة والانتشار في الأقطار والأمصار.

ولكن من الواضح أنّ هذه الطريقة لا تجدي نفعاً في اثبات نسبة الكتاب لمؤلّفه؛ وذلك لأنّ الطرق العامّة والإجازات التي كانوا

يستعينوا بها إنّما هي طرقٌ شرفيةٌ تبرّكيةٌ الغاية منها الدخول في سلك هذه الطرق المتصلة بأصحاب العصمة (عليهم السلام) وتكون طرقاً لأسماء الكتب والمصنّفات وعناوينها المذكورة في الفهارس وكتب سرد المؤلّفات، وبالتالي فلا تكون لنسخةٍ محدّدةٍ أو نسخةٍ معلومةٍ أو نسخة الأصل للمؤلّف وما تضمه بين طياتها من مادة علمية متمثلة بالروايات والاسانيد ونحو ذلك، فلذلك لا تجدي نفعاً ما لم نعلم بمطابقة هذه النسخ مع نسخة الأصل باستقراء الموارد المنقولة عنها من قبل المتقدّمين وقريبي العهد من المؤلف أو بحساب الاحتمال مع مقارنة تلك الموارد ونحو ذلك والاستعانة بنقل القدماء من الكتاب ومطابقته مع ما وصل إلينا بالمقدار الذي نطمئنّ معه بأنّ ما بأيدينا مطابقة لنسخة الأصل أو نسخة المؤلّف وهذا مفقود كما هو واضح، وبالتالي فلا أثر لشهرة الكتاب بنسخة معينة عند المتأخرين ومتأخريهم عنهم كما عرفت.

وسادساً:

أنّ ما يمكن أن يكون قرينة على انتساب الكتاب لأحمد بن محمّد

بن خالد البرقي هو نفي الاحتمالات الأخرى فيثبت هذا القول.

وبعبارةٍ أخرى:

أنّ أصحاب القول الثالث:

ذهبوا إلى أنّ الكتاب لإبن أحمد، وهو عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي أي حفيد محمّد بن خالد البرقي.

ولكنّ هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه وذلك؛ لأنّه لم يُذكر للرّجل في كتب الفهارس والرّجال والمصنّفات أنّ له كتاباً في طبقات الرّجال ولا في أحوال الرّجال أصلاً.

وكذلك الحال في القول الرّابع:

الذي ذهب إلى أنّ الكتاب لحفيد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، والذي هو من طبقة مشايخ الصّدوق -وهي الطبقة التاسعة كما أشرنا إليه في كتابنا طبقات الرّواة-، فإنّه لم يُترجَم للرّجل على أنّ له كتاب في الرّجال وطبقاتهم.

وبناءً على ذلك يثبت أنّ الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

والجواب عن ذلك:

أنّ نفي نسبة الكتاب عن عبد الله بن أحمد وحفيده أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي لا يُثبت أنّ الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وذلك لأنّه قد يكون لوالد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي وهو محمّد بن خالد البرقي، وإن كان هذا احتمالاً ضعيفاً وقد يكون لشخصٍ آخر يُكنّى بالبرقي، وقد يكون لأكثر من شخص كلّ واحد منهم أضاف له قسم معتد به خصوصاً بعد الالتفات إلى كلمات ابن النديم من كون أصل الكتاب كان مشتملاً على سرد أسماء أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وما ذكره ابن طاووس (قدس سره) (المتوفّى ٦٧٣ للهجرة) في التحرير الطاووسي، وكذلك كلمات صاحب المعالم الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني (قدس سره) (المتوفّى ١٠١١ للهجرة) كما تقدّمت الإشارة إليه.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ هناك جملةً من القرائن والشّواهد الّتي تدل على خلاف ذلك، أو أنّه يبعد أن يكون الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي كما ستأتي

الإشارة إليها.

وفي قبال ذلك هناك جملةً من الشواهد تدلّ على أنّه لا يمكن أن يكون الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي منها:

الشّاهد الأول:

وهو الذي أشار إليه المحقق التستري (قدس سره) في قاموس الرجال وحاصله:

أنّه قد تقدّمت الإشارة إلى أن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي تُوفّي سنة ٢٧٤ للهجرة أو ٢٨٠ للهجرة، والملاحظ أنّه قد تكرّر في الكتاب اسناداً ونقولات عن كتاب سعد بهذا العنوان، وسعد المنقول عنه هو سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، وهو متوفٍ سنة ٢٩٩ للهجرة أو ٣٠١ للهجرة كما نصّ على ذلك النجاشي(١).

ومن الواضح أنّ وفاته متأخرةٌ على وفاة أحمد بن محمّد بن خالد البرقي بعشرين عامّاً أو أكثر، وسعد من طبقة تلامذة البرقي كما هو واضح وبضميمة أنّ عبد الله بن جعفر الحِميري عنون فيه وصرّح

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ١٧٨: رقم ٤٦٧.

بسماعه منه فيكون شيخه مع أنّ عبد الله كسعد تلميذ أحمد، وبالتّالي فلا معنى لإسناد الشيخ عن تلميذه، فيضعف احتمال كون مؤلّف الكتاب أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

وكتابه سُمِّي ب(طبقات الشيعة) وقد حكى عنه النجاشي في غير موردٍ في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، منها:

١ ـ ما ذكره في ترجمة محمّد بن يحيى المُعيني أو المُغيثي حيث قال: كوفيٌّ، ذكره سعد في طبقات الشيعة وقال: روى عنه زياد وله كتاب[١].

٢ ـ ما ذكره في ترجمة هَيثم بن عبد الله أبو كَهمَس حيث قال عنه: كوفيٌّ، عربيٌّ، له كتاب، ذكره سعد بن عبد الله في الطبقات[٢].

٣ ـ ما ذكره في ترجمة الحسن بن سعيد بن حمّاد بن مهران حيث قال: خاله جعفر بن يحيى بن سعد الأحول، من رجال أبي جعفر الثّاني

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٤٠٤: رقم ١٠٧٢.

(٢) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٤٣٦: رقم ١١٧٠.

(عليه السلام)، ذكره سعد بن عبد الله[1].

٤ ـ ما ذكره في ترجمة زكريا ابن إدريس بن عبد الله بن سعد الأشعري حيث قال: له كتاب قال ذلك سعد[2].

٥ ـ ما ذكره في ترجمة مسكين ابن الحَكم حيث قال بحقّه: أبو الحكم بن مسكين، كوفيٌّ، ثقةٌ، ذكره سعد، له كتاب[3].

٦ ـ ما ذكره في ترجمة وهب بن حفص النَّخّاس حيث قال: له كتاب ذكره سعد[4].

وعليه فبناءً على كون المراد بكتاب سعد هو كتاب سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، وهو تلميذ لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، فعندئذ يكون من البعيد جداً أن يكون مؤلّف الكتاب أحمد بن محمّد

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٥٨: رقم ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ١٧٣: رقم ٤٥٧.

(٣) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٤٢٦: رقم ١١٤٥.

(٤) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٤٣١: رقم ١١٦٠.

بن خالد البرقي؛ وذلك لأنّه لم يُعهد في التصانيف والكتُب أن يعتمد الأستاذ على كتاب تلميذه وينقل عنه مشفوعاً بالتصريح بذلك، بل عدّه من مصادر تأليفه لكتابه، فبالتّالي يكون هذا شاهدٌ قويٌ على بعد تأليف الكتاب من قبل أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

نعم، ذكر السيّد بحر العلوم (قدس سره) في فوائده الرّجالية:

أنّ المراد بكتاب سعد هنا هو سعد بن سعد الأشعري، وحيث أنّ من يروي عن سعد بن سعد هو محمّد بن خالد البرقي، فعليه يكون مؤلّف الكتاب هو محمّد بن خالد البرقي[1] وكما ذهب إلى ذلك أصحاب الاتّجاه الأوّل.

ولكن يمكن الاعتراض عليه بالقول:

أنّه ليس لسعد بن سعد الأشعري كتاب في علم الرّجال[2].

---

(١) أُنظر: رجال السيّد بحر العلوم: الجزء الرابع: صفحة ١٥٦.

(٢) أُنظر: السّيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الثاني: صفحة ١١٠.

الشّاهد الثّاني:

ما ذكره المحقّق التُستري (قدّس سرّه) كذلك في قاموس الرّجال وحاصله:

أنّ مؤلّف الكتاب قد ذُكِر في أصحاب أبي محمّد الحسن بن علي (عليه السلام) عبد الله بن جعفر الحِميري وصرّح أنّه سمع منع بالفتح(١).

وبناءً على ذلك يكون عبد الله من مشايخ مؤلّف الكتاب، ولكنّ الواقع خلاف ذلك فإنّ عبد الله بن جعفر الحِميري ممّن روى عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وكان عبد الله قد دخل الكوفة سنة نيّف وتسعين ومائتين وحدّث بها، وله كتبٌ كثيرةٌ منها مسائل الرّجال ومكاتباتهم لأبي الحسن الثّالث (عليه السلام) ـ أي الإمام الهادي (عليه السلام) ـ وكتاب قرب الإسناد إلى الإمام الرّضا (عليه السلام)، وكتاب الدلائل والإمامة والغيبة والحيرة.

وقد روى عنه جمع منهم علي بن الحسين بن بابويه القمّي (المتوفّى سنة ٣٢٩ للهجرة)، ومحمد بن الحسن بن الوليد (المتوفّى ٣٤٣

---

(١) اُنظر: رجال البرقي: صفحة ٣٧٣: رقم ٦: أصحاب الحسن بن علي (عليه السلام).

للهجرة)، وقد قدّر الزركلي (وفاته بنحو ٣١٠ للهجرة)[1].

وبناءً على ما تقدّم:

فإذا كان الحِميري شيخ أحمد بن محمّد بن خالد البرقي لزم من ذلك بقاء الشيخ ثلاثين عامّاً بعد وفاة تلميذه وهذا بعيدٌ جداً.

مُضافاً إلى أنّ ذكر الأستاذ لتلميذه في كتابه وقوله أنّه سمع منه فهذا غير متعارف أصلاً في المصنّفات، فلذلك يبعد جداً أن يكون مؤلّف الكتاب أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

الشّاهد الثالث:

وهو الذي أشار إليه المحقّق التُستري (قدس سره) في قاموس الرّجال وحاصله:

أنّه قد ورد ذكر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي في الكتاب غير

(١) اُنظر: رجال الكشي: صفحة ٥٠٣: رقم ٤٧٩، ورسالة أبي غالب الزراري: صفحة ٥٣: رقم ٨، ورجال النجاشي: صفحة ٢: رقم ١٨ ورقم ٥٧١، وفهرست الطوسي: صفحة ١٢٨: رقم ٤٤١، والأعلام: الجزء الرابع: صفحة ٧٦، ومعجم طبقات المتكلمين: الجزء الثاني: صفحة ١٠٥: رقم ١٢٨.

مرّةٍ، حيث ورد في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن الثّاني الجواد (عليه السلام)[١]، وكذلك في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن الثّالث الهادي (عليه السلام)[٢].

والغريب أنّ في كلا الموردين لم يُشير إلى أنّه هو مؤلّف الكتاب كما هي القاعدة في من يذكر نفسه في كتابه، كما فعل ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته حيث قال حينما وصل إلى ترجمة نفسه:

محمّد بن الحسن بن علي الطوسي، مصنّف هذا الفهرست، له مصنّفات منها[٣].

وكذلك فعل النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة حينما ترجم لنفسه فقال:

---

(١) اُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي: صفحة ٣٦٥: رقم ٥٤.

(٢) اُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي: صفحة ٣٦٥: رقم ٥٤ وكذلك رقم ٦٢.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الفهرست: صفحة ٢٤٠: رقم ٧١٤: تحقيق جواد القيومي.

أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس النجاشي، مصنّف هذا الكتاب[(١)][(٢)].

وبناءً على ذلك:

يبعد أن يكون المؤلّف أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر :

أنّه قد ورد اسم والده وهو أبو عبد الله البرقي محمد بن خالد البرقي في غير مورد من الكتاب منها:

١ ـ في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)[(٣)].

٢ ـ في عِداد أصحاب الإمام الرّضا (عليه السلام)[(٤)].

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ١٠١: رقم ٢٥٣.

(٢) أُنظر لمراجعة هذه الشواهد الثلاث: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء الأول: صفحة ٤٥.

(٣) أُنظر: رجال البرقي: صفحة ٣٠٤: رقم ٩٨: تحقيق حيدر محمد علي.

(٤) أُنظر: رجال البرقي: صفحة ٣٢٧: رقم ١٢: تحقيق حيدر محمد علي.

٣ـ في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر الثّاني الجواد (عليه السلام)(١).

والملاحظ أنّه في هذه الموارد وصفها في بعضها بالقمّي ولكنّه لم يُشر -لا من قريب ولا من بعيد- إلى كونه والده، ومن الواضح أنّ هذا خلاف المتعارف جداً عليه عند أهل التصنيف والتأليف.

وبذلك يندفع ما يمكن أن يُقال: بأنّ المؤلّف اقتصر في كتابه على ذكر الأسماء فقط، فلذلك لعلّه لم يذكر أنّ محمّد بن خالد البرقي والده.

ولكنّ هذا الكلام خلاف الواقع، فمن تمعّن وتصفّح في الكتاب يجد أنّ المؤلّف كثيراً ما يشير إلى كون الرّاوي كوفيٌّ أو عربيٌّ أو قمّيٌّ، وتفصيل كنيته في بعض الأحيان، ومذهبه في أحياناً أخرى بل كثيرة، بل وربّما يذكر جملةً من أحواله في بعض الأحيان، كما وقع على سبيل المثال في ترجمة سليمان بن خالد البجلي الأقطع، حيث ذكر أنّه كوفيٌّ وروى قصة خروجه مع زيد بن علي وأنّه أفلَتَ وروى عنه شيء من

(١) أُنظر: رجال البرقي: صفحة ٣٤١: بعد رقم ٦: تحقيق حيدر محمد علي.

كتاب سعد وتوبته بعد ذلك وغيرها[١].

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّه لا اطمئنان بأنّ مؤلّف الكتاب أحمد بن محمّد بن خالد البرقي؛ وذلك لتضارب القرائن والشّواهد والمؤيّدات وعدم اكتمال أي منهما، وأنّه وإن كان يُحتمل في حدّ نفسه ولكنّه لا وثوق بذلك.

وعليه: فإنّ القول الثّاني لا يمكن المساعدة عليه ولا اطمئنان به.

وأمّا الكلام في القول الثالث من الأقوال الخمسة:

وهو الذي ذهب إلى أنّ الكتاب لإبن أحمد وهو المسمّى ب(عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي)، فعمدة ما يمكن الاستناد إليه هو ملائمة الطبقة؛ وذلك لأنّ الكليني (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة) -وهو من الطبقة التاسعة- يروي عن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي -وهو من الطبقة الثامنة-، وقد استقرب هذا القول المحقّق

(١) أُنظر: رجال البرقي: صفحة ٢٠٦: رقم ٤٣٤.

التُستري (قدس سره) في قاموس الرّجال(١).

ولكن ما يبعد هذا الاحتمال عدم ذكر أنّ ل(عبد الله) هذا كتاب في طبقات الرّجال وأحوالهم، ولم يشير إلى ذلك أصحاب الفهارس للمصنّفات، وبالتالي فمجرد مناسبة الطبقة لا تصلح أن تكون دليلاً على أنّ الكتاب من تأليف عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

وبناءً على ذلك فهذا القول غير تامٍّ.

وأمّا الكلام في القول الرابع :

وهو أنّ الكتاب لحفيد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وهو كذلك اسمه أحمد، وهو (أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي) وذلك لمناسبة الطبقة، والوجه في ذلك:

أنّ أحمد بن عبد الله من الطبقة التاسعة؛ وذلك لأنّه من مشايخ الشيخ الصدوق (قدس سره) (المتوفّى سنة ٣٨١ للهجرة) والذي هو من الطبقة العاشرة كما أشرنا إلى تفصيل ذلك في كتابنا طبقات الرّواة.

---

(١) أُنظر: المحقق محمد تقي التستري: قاموس الرجال: الجزء الأول: صفحة ٤٥.

وبالتالي فعندئذ يمكن تفسير رواية المؤلّف عن عبد الله بن جعفر الحِميري وسعد بن عبد الله، وقد استقربه كثيراً المحقّق التُستري (قدس سره) في قاموس الرّجال(١).

ولكن يمكن المناقشة فيه بالقول:

أولاً:

أنّه لم يُصرح في كتب الفهارس والمصنّفات أنّ لأحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي كتاب في طبقات الرّجال.

وثانياً:

أنّ الرجل بنفسه لم يُوثّق في كتب الرّجال وعليه فلا يمكن الاعتماد عليه وعلى مروياته.

وأمّا الكلام في القول الخامس:

وكونه مركب في التصنيف والتأليف، وأنّه مرّ بمراحل منها مرحلة التأسيس حيث كان يضمُّ فقط أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، ويمكن أن يكون لمحمّد بن خالد البرقي أو لأحمد بن محمّد بن خالد

---

(١) أُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء الأول: صفحة ٤٥.

البرقي، ومرحلة الإضافة والتتميم كانت من خلال إضافة أصحاب الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) والنّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وكذا الرّواة من النّساء من قِبل عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي أو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

ولعلّه يمكن التمسك له بكتاب ابن النّديم في فهرسته، والظّاهر باختصاص أصل الكتاب بذكر أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولعلّه تشير إلى ذلك كلمات السيّد ابن طاووس (رحمه الله) وكذا صاحب المعالم (قدس سره) كما أشرنا إليه فيما سبق من الكلام.

ولكن:

هذا الكلام وإن كان ممكناً على سبيل الاحتمال ولكنّه لا يرقى إلى الاطمئنان به ولا قرينة تؤيّده ولا شاهد يُثبته، خصوصاً مع كثرة اشتباه ابن النّديم في مواردٍ كثيرةٍ ومهمّةٍ، وتلف نسخة السيّد ابن طاووس وصاحب المعالم (قدس سره)، وعدم ورود إشارة في فهارس ومصنّفات أصحابنا تشير إلى هذا التفصيل في التأليف أو إلى امتلاك عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي أو ولده أحمد بن عبد الله بن

أحمد بن محمّد بن خالد البرقي لكتاب يروي فيه طبقات الرّجال أو لكتاب يكمّل فيه ما بدأه جدّه في هذا المضمار.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّه لا يمكن الاطمئنان بوجود كتاب طبقات الرّجال، ولعلّ الشاهد الأهم على ذلك عدم نسبة الشيخ الطوسي والنجاشي والإشارة إليه لأنفسهم، بل نسبوه لابن بُطة المعروف بكثرة اشتباهاته وتخليطاته وتعليقه للأسانيد بالإجازات، وأنّ في فهرسته الذي أشار فيه إلى كتاب طبقات رجال البرقي وما رواه غلطٌ كثيرٌ كما نصّ على ذلك النجاشي(١).

وعليه: فلا يمكن الركون إلى أي من هذه الأقوال الخمسة.

ثمّ أنّه يقع الكلام على تقدير ثبوت أصل نسبة الكتاب إلى أحمد بن محمّد بن خالد البرقي أو إلى أبيه أو إلى ابنه أو حفيده، فهل يمكن القول باعتبار النّسخة الواصلة إلينا والّتي بين أيدينا في هذه الأيام

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧٢ ـ ٣٧٣: رقم ١٠١٩.

والمطبوعة والمتداولة حالياً أو لا؟

والجواب عن ذلك:

قبل الإجابة عن هذا التساؤل لابدّ من تتبّع المسيرة التاريخية للكتاب لمعرفة كيف تقبّله الأعلام ومدى الاعتماد عليه وكم من النقل عنه والاستناد إليه.

كانت المحطّة الأولى للإشارة إلى الكتاب بعد مرحلة ما يحتمل كونهم هم المصنّفين له هي مرحلة الشيخ الصدوق (قدس سره) (المتوفّى سنة ٣٨١ للهجرة)، على تقدير كون ما صنّفه الشيخ الصدوق بعنوان كتاب المعرفة برجال البرقي كان متعلقة بالكتاب كشرحٍ أو إضافة أو تعليقة أو نحو ذلك على الكتاب، وفي نفس الوقت أشار ابن النّديم تقريباً سنة ٣٨٠ للهجرة في فهرسته ما تقدّمت الإشارة إليه بقرائته بخطّ أبي علي ابن همّام الكاتب الإسكافي (المتوفّى سنة ٣٣٦ للهجرة)، وكان ابن النّديم قد بدأ بالسّماع والقراءة والفهرسة سنة ٣٤٠ للهجرة ولم يدفع بكتابه للنُسّاخ إلا سنة ٣٧٧ للهجرة.

ولكن ذكرنا أنّ المشكلة إنّ ما أُشير إليه من قبل ابن النّديم كان

منسوباً لمحمّد بن خالد، وما يحتمل كونه شرح أو تعليقة من الشيخ الصدوق على الكتاب يحتمل كونه كذلك في ذكر مشايخ البرقي أو من روى عنه البرقي ونحو ذلك، وعليه فلا اطمئنان بأنّ المشار إليه عين الموجود بأيدينا في الوقت الحالي.

ومن ثمّ بعد ذلك فقد تعرض للإشارة إليه كل من النجاشي (المتوفّى ٤٥٠ للهجرة) والشيخ الطوسي (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة) ونسبوا الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي وإن اختلفت تعبيراتهم في وصفه بين (كتاب الرّجال) و(كتاب طبقات الرّجال)، ولكن المهم في هذه الإشارة أنّها كانت منسوبةً لابن بُطة المعروف بتعليقه للأسانيد بالإجازات والغلط الكبير فيما يرويه في فهرسته.

ولكن لم ينقلوا عنه في كتبهم ولم يعلموا بنسبة الكتاب إلى البرقي إلا من خلال ابن بُطة الذي فيه ما فيه من معايير صحّة الفهارس ودقّتها، والظاهر عدم وصول نسخة من الكتاب للنجاشي والطوسي، وإلا لو كانت قد وصلت إليهم نسخة من الكتاب لصرّحوا بوصول النسخة إليهم كما هي عادتهم في الإشارة إلى الكتب الواصلة إليهم أو

الّتي يطّلعون عليها أو يرونها في المكتبات أو يدرسونها ويقرأونها أو يستنسخونها.

وعليه فكذلك هذه المحطّة لا تنفع في رسم صورةٍ كاملةٍ للكتاب فضلاً عن مطابقتها لما بين أيدينا من الكتاب.

وقد اختفى الكتاب أكثر من قرنين حتّى ظُنَّ أنّه قد فُقِد كما فُقِدت غيره من الكتب المهمّة لأصحابنا ككتاب الضُّعفاء لابن الغضائري ونحوه.

ولكن نجد أنّ الكتاب قد خرج على يد السيّد أحمد بن طاووس (رحمه الله) و(المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة)، وكنّا قد ذكرنا بأنّ مرحلة السّادة من آل طاووس مرحلةً مهمّةً في تاريخ أصحابنا، فقد كانوا يمتلكون مكتبةً كبيرةً في الحلّة وفيها الآلاف من كتب أصحابنا حتّى النادرة منها، ومن هنا تجد أنّ السيّد ابن طاووس قد اعتمده كمصدرٍ في كتابه "حل الإشكال" وأخذ منه.

ولكن هناك جملة من الأمور يجب الإشارة إليها في المقام وهي:

أوّلاً:

أنّ كلماته لا تخلو من الإشارة إلى ما في كتاب البرقي لا يعدو عن أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وهذا خلاف ما وصل إلينا من تعداد لأصحاب المعصومين (عليهم السلام) جميعاً -رجالاً ونساءً- وبأعداد فاقت ١٧٠٠ راوٍ.

ثانياً:

أنّهم لم يكونوا ممن تكثُر الرّواية عنهم، بل ممّن تقل الرّواية عنهم، وهذا أيضاً خلف الوارد في النّسخة الواصلة إلينا، فلا يمكن وصف أكثر من ١٧٠٠ راوٍ بأنّهم ممّن تقلّ الرّواية عنهم وفيهم المئات من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) كزرارة وبُكير والفضيل بن يسار وأبي بصير وأضرابهم ممن عرفوا بكثرة الرواية عنهم من قبل الاصحاب،بل أنَّ فيهم رواة -كزرارة بن اعين- قد جمعت لهم مسانيد روائية في وقتنا الحاضر مما يدلّ على كثرة الرواية عنهم كما هو واضح.

وعليه فكذلك لم تعطنا هذه المرحلة صورةً واضحةً عن الكتاب

بل الظاهر عدم وصول النّسخة بالمناولة مصحوبة بالإجازة إلى السيّد ابن طاووس.

ومن ثمّ لم نجد بالمقدار الذي بحثنا فيه محطّاتٌ مهمّةٌ للكتاب طوال القرن الثامن والتاسع والعاشر الهجري.

نعم، في بداية القرن الحادي عشر الهجري كانت هناك محطّة الشيخ حسن بن زين الدين (قدس سره) و(المتوفّى ١٠١١ للهجرة) وهو صاحب المعالم، وهي محطّةٌ مهمّةٌ في تاريخ الكتاب، وفيها إشارة إلى أمور:

الأمر الأول:

أنّه صرّح بأنّ ما أورده السيّد ابن طاووس (قدس سره) المتوفى ٦٧٣ للهجرة في كتابه حل الإشكال من رجال البرقي قليل.

الأمر الثاني:

أنّه كان يعتقد بأنّ كتاب البرقي في ذلك الزّمان مفقودٌ وليس بموجود، ولذلك صرّح بأنّه لو كان الكتاب موجوداً لحسن الرّجوع إليه والأخذ منه ونحو ذلك، ومن الواضح أنّ هذه المحطّة أيضاً

أضافت غموضاً للكتاب لا وضوحاً.

نعم، لابدّ من الإشارة هنا إلى أمرين:

الأمر الأول:

أنّه يمكن أن يُقال أنّ النسخة الموجودة عند السيّد ابن طاووس، هي نفس النسخة الواصلة إلينا بتقريب:

أنّ تلامذة السيّد ابن طاووس كالعلامة الحلّي (رحمه الله) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) وكذلك ابن داوود (المتوفّى بعد ٧٠٧ للهجرة) قد نقلا في كتابيهما عن البرقي في مواضع غير قليلةٍ، وما نقلاه يتطابق مع النسخة الموجودة تماماً، وأعطيت أحد عشر مورداً لذلك في خلاصة الأقوال.

ولكن:

حيث أنّه لم تُذكَر هذه الموارد بالأسماء فلا يمكن التحقيق فيها، بل ذُكِرت بالصّفحات ومن الواضح أنّ اختلاف الطبعات يمنع عن محاولة تتبّعها وعمل مطابقة مع ما بأيدينا من رجال البرقي.

هذا مضافاً إلى أنّ هذه الموارد لا تُشكّل إلا ما يقارب النصف من

الواحد من المئة أي ١ من الـ٢٠٠، ومن الواضح أنّ هذه نسبةٌ قليلةٌ جداً لا يُعتدّ بها في مقام المطابقة لاستحصال الاطمئنان والوثوق بالمطابقة كما هو واضح.

ويُضاف على ما تقدّم:

أنّنا تتبّعنا شخصياً جملة من الموارد في خلاصة الأقوال، فظهر لنا أنّ هناك نقل من العلامة (قدس سره) من رجال البرقي وخصوصاً بعض العبائر الّتي هي من مختصات رجال البرقي الذي بأيدينا، ولكن مورد هذه النقولات كانت من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) كتميم بن خُزيم الذي ترجم له العلامة الحلّي بالقول: أنّه شهد مع عليٍ (عليه السلام) صفّين، وهذه الزّيادة من رجال البرقي.

ومورد آخر في أبو ماوية وهو أيضاً ممّن ذكرهم البرقي في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) المجهولين، وقد وقع اشتباه في كنيته بين "ابن أسد" و"ابن راشد"[1].

(١) اُنظر لمراجعة هذين الموردين: العلامة الحلّي: خلاصة الأقوال: تحقيق الشيخ جواد القيومي: الصفحات ٣٠٧ و ٣١٠.

ومن الواضح أنّ هذه الموارد لا تنفع في دعوى مطابقة منقولات العلامة مع النّسخة الواصلة إلينا، لأنّها موارد مختصّة بأصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وما وصلنا أوسع من ذلك بكثير لشموله لجميع المعصومين (عليهم السلام)، بل أكثر من ذلك فإنّ مثل هذه الموارد قرينةٌ على ما استظهرناه من كلام السيّد ابن طاووس (قدس سره) وصاحب المعالم (طاب ثراه) من أنّ الكتاب في زمنهم والنسخة التي كانت بأيديهم لم تكن تضمّ إلا أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام).

وبالتّالي فهي نسخةٌ أخرى غير النّسخة التي وصلت إلينا والمطبوعة حالياً.

بل أكثر من ذلك:

فبعد التتبّع الدقيق لكتاب خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي (طاب ثراه) (والمتوفّى سنة ٧٢٦ للهجرة) وجدنا أنّه في أواخر القسم الأوّل منه والمخصّص لذكر من يعتمد عليهم وعلى رواياتهم قام بسرد واثبات ما قاله البرقي وشرع بسرد تلك الأسماء وهي ٧١ راوٍ بدءً من (أبو ليلى) وانتهاءً ب(ربيعة ابن علي)، وكلّهم من ذكرهم البرقي في أصحاب

أمير المؤمنين (عليه السلام) في النّسخة الواصلة إلينا حتّى بنفس الترتيب.

وعليه فيُحتمل قوياً أن تكون نسخة السيّد ابن طاووس ونسخة العلامة الحلّي (قدّس سرّهما) لم تضم أكثر من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، كما أشار إلى ذلك بعض المتقدّمين.

ولكن تتبّعنا ما نقله ابن داوود في رجاله عن رجال البرقي وكتابه، فوجدنا أنّ هناك جملةً من الموارد قد نقل عنها عن البرقي في تراجم رواةٍ ممّن رووا عن الإمام الصادق (عليه السلام) منها:

١ ـ **مَندل ابن علي العَتري** بالعين وذكر أنّه قال عنه البرقي عامّيٌ[(١)]، والوارد في رجال البرقي الّذي بأيدينا في أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) مَندل ابن علي العَنزي، عامّيٌ، عربيٌ، كوفيٌ[(٢)].

---

(١) أُنظر: ابن داوود: الرجال: تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم: صفحة ٢٨١: رقم ٥١٧.

(٢) أُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي: صفحة ٢٨٠: رقم ٧٩٦.

٢ ـ زَفر بن هُذيل التّميمي العَنبري[١] والوارد في رجال البرقي الذي بأيدينا في عِداد من روى عن الإمام الصّادق (عليه السلام): زَفر، كوفيٌّ، عامّيٌّ، ابن الهُذيل[٢].

٣ ـ مقاتل بن سليمان البجلي، ترجم له ابن داوود في رجاله بالقول: وقال البرقي: عامّيٌّ[٣]، بينما الوارد في رجال البرقي الذي بأيدينا: مقاتل بن سليمان، عامّيٌّ، وقد عَدّه من أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)[٤].

ولعلّ نسخة ابن داوود كانت تختلف عن نسخة العلامة خصوصاً، ولعلّ ابن داوود كانت لديه نسخة محمد بن منصور بن

(١) أُنظر: رجال ابن داوود: تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم: صفحة ٢٩٢: رقم ١٣.

(٢) أُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي: صفحة ٢٥٦: رقم ٦٧٩.

(٣) أُنظر: ابن داوود: الرّجال: تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم: صفحة ٢٨٠: رقم ٥١٣.

(٤) أُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي: صفحة ٢٨١: رقم ٧٩٨.

إدريس بن مظفّر بن شاذي العَجلي التي تمّت كتابتها عام ٥٧٠ للهجرة، والّتي توجد نسخة مقابلة مع هذه النسخة وقد كُتِبت في القرن الحادي عشر الهجري وهي موجودةٌ في جامعة طهران حالياً كما تقدّمت الإشارة إليها في نسخ كتاب رجال البرقي[1].

نعم، الملفت للنّظر أنّ عدد موارد نقل ابن داوود عن البرقي لا يتعدّى ١٥ إلى ٢٠ مورد، مع أنّه إذا صحّ أنّ النسخة الحالية كانت لدى ابن داوود والتي تضمّ أكثر من ١٧٠٠ راوي يكون ما نقله لا يتجاوز الـ١٪ وهذا عددٌ قليلٌ مقارنة بعدد من ذُكِروا بالكتاب فلاحظ.

ثمّ بعد ذلك وقع الكتاب بيد العلامة المجلسي (قدس سره) (المتوفّى ١١١١ للهجرة)، ونقل عنه مصرحاً بإسمه في كتابه بحار الأنوار، ونقل عنه من خارج دائرة أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) ممّا يدلّ على أنّ نسخته كانت أوسع من أصحاب الإمام علي (عليه السلام).

ولكن الذي يبعث الشكّ والرّيبة أنّ بعض ممّا نقله عن رجال

(١) أُنظر: السيّد أحمد الحسيني: مصادر الحديث والرّجال: صفحة ٤٥٦.

البرقي غير موجودٍ فيما بين أيدينا من الكتاب، فعلى سبيل المثال:

ترجم لكثير النّوى في الجزء السادس والأربعون وذكر أنّه قال البرقي أنّه كان عامّياً(١)، والموجود في رجال البرقي بأيدينا أنّه قد ترجم له في موردين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر الباقر (عليه السلام) ولم يذكر أنّه عامّيٌ(٢).

الثاني: في عِداد أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) وذكر أنّه عامّيٌ(٣).

ولكن هناك هامشٌ على محل الكلام في البحار يقول فيه المحقّق للكتاب السيّد محمد مهدي حسن الخرسان أنّه:

في طبعة رجال البرقي صفحة ١٥ طبعة إيران مع رجال ابن داوود ولم يُذكَر فيه أنّه كان عامّياً(٤)، وكذا بنسخةٍ خطيةٍ في مكتبة

---

(١) أُنظر: بحار الأنوار: الجزء السادس والأربعين: صفحة ٢٥٠.

(٢) أُنظر: رجال البرقي: تحقيق حيدر محمد علي: صفحة ١١٦: رقم ١٩٢.

(٣) أُنظر: رجال البرقي: صفحة ٢٥٤: رقم ٦٧٠.

(٤) أُنظر: بحار الأنوار: الجزء ٤٦: صفحة ٢٥١: الهامش رقم ٥.

سماحة السيّد الوالد (دام ظلّه)[١].

وبالتالي فلا شهرة لنسخةٍ معيّنةٍ من الكتاب وصلت إلينا ومطابقة لنسخة الأصل، فبالتّالي لا يمكن الاعتماد على الكتاب.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ الظاهر عدم وصول نسخة مصحوبة بالمناولة والإجازة أو السّماع والاستماع إلى العلامة الحلّي وابن داوود، بل الظاهر اعتمادهم على نسخةٍ بالوجادة ويعتبرونها بضميمة طرقهم العامّة والإجازات العامّة لهم إلى المتقدّمين كالشيخ الطوسي والصدوق والكليني ومنهم إلى أصحاب الكتب والأصول والمصنّفات من أصحابنا المتقدّمين.

ولكن تقدّم منّا غير مرّةٍ أنّ هذه الطرق العامّة والإجازات العامّة إنّما هي طرقٌ شرفيةٌ تبرّكيةٌ وليست بطرقٍ حقيقيةٍ قائمةٍ على المناولة أو السّماع والاستماع والقراءة على الشيخ ونحو ذلك لنسخة معينةٍ مقرونةٍ بالإجازة لتلك النسخة، وبالتّالي فلا قيمة لهذه الإجازات العامّة في اثبات أصل الكتاب فضلاً عن اثبات نسخة خاصّة منه وهي

---

(١) اُنظر: بحار الأنوار: الجزء ٤٦: صفحة ٢٥١: الهامش رقم ٥.

التي بأيدينا.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّها طرقٌ لعناوين الكتاب وأسمائها المذكورة في المصنّفات فقط وليست طرقاً إلى نسخٍ خاصّةٍ من هذه الكتب والمصنّفات وما تضمّه من مادّةٍ علميةٍ من روايات حتّى يمكن القول بإجراء مقارنة ومطابقة ونحو ذلك لاستحصال الاطمئنان والوثوق بمطابقة ما بأيدينا من نسخة الكتاب مع نسخة المؤلّف والأصل، خصوصاً مع عدم النقل من قبل المتقدّمين والمعاصرين للمصنّف من الكتاب حتّى يتيح لنا فرصة المقارنة والمطابقة.

وعليه فكلّ ذلك لا ينفع في اثبات نسخة الكتاب الذي بأيدينا، وكذلك الحال في نسخة صاحب البحار (قدس سره)، فقد ذكرنا أنّه كان يعتمد في اعتبار مصادر موسوعته الرّوائية بحار الأنوار على إيجاد نسخةٍ من الكتاب الذي يريد أن ينقل عنه إمّا بالوِجادة أو بالهدية أو بالاستعارة ونحو ذلك، ومن ثمّ بضميمة طرقه العامّة والخاصّة في الإجازات والطرق يعتبر النسخة التي بين يديه.

ولكن عين الكلام المتقدّم يرد عليه:

فإنّ هذه الطرق طرقٌ شرفيةٌ تبرّكيةٌ لأسماء وعناوين الكتب في فهارس أصحابنا المتقدّمين وليست طرقاً لنسخة خاصّة منها وبالتالي فلا تنفع في اثبات صحّة ما بأيدينا من النّسخ كما تقدّم.

إلا أنّه مع ذلك فقد ذهب سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) إلى اعتماد هذه النّسخة من رجال البرقي؛ وذلك من جهة أنّ العلامة (قدس سره) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) قد اعتنى بها في الخلاصة وذكر في إجازته الكبيرة لبني زهرة وغيرها طريقه إلى فهرست الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٤٦٠ للهجرة)، وإلى ما اشتمل عليه الفهرست من الكتب والمصنّفات.

ومن الطبيعي أنّ كتاب طبقات رجال البرقي –كما تقدّمت الإشارة إليه– كان في ضمن المصنّفات التي تعرّض لذكرها الشيخ الطوسي (قدس سره)، وظاهر هذا الكلام اعتبار العلامة الحلّي طريقه إلى الشيخ الطوسي (قدس سره) ومن ثمّ إلى أحمد بن محمّد بن خالد البرقي(١).

(١) اُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الأوّل: صفحة ٩٣.

ولكن يمكن الايراد عليه والمناقشة فيه بالقول:

أنّ هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه وذلك لأمور:

الأمر الأول:

لما تقدّم من أنّ الشيخ (قدس سره) إنّما نقل كون كتاب (طبقات الرّجال) وبعض الكتب الأخرى إنّما هي أجزاء لكتاب المحاسن لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي بطريقه إلى أبي المُفضّل الشيباني عن ابن بُطة وهذا الطريق ضعيفٌ، وعليه فرواية العلامة لجميع ما رواه الشيخ الطوسي ومنه هذا الكتاب لا يُضفي حالة الاعتبار عليه بعد ضعف طريق الشيخ كما هو واضحٌ.

الامر الثاني:

أنّه لو غُضَّ النظر عمّا سبق وتقدّم وفُرِض أنّ طريق الشيخ الطوسي إلى طبقات الرّجال للبرقي معتبرٌ في الفهرست، إلاّ أنّه لمّا كان من المؤكّد أنّ طريقه إلى هذا الكتاب إنّما كان طريقاً إلى اسمه وعنوانه لا إلى نسخةٍ معيّنةٍ منه وصلت إليه بالمناولة أو بالقراءة أو بالسّماع ونحو ذلك من الطرق المعتبرة لتحمّل الرّواية، فلم تجدي في صحة

طريقه في تصحيح النسخة التي وصلت إلى يد العلامة الحلّي أو إلى يد أستاذه ابن طاووس بالوجادة أو بطريق آخر لا نعرفه.

وبعبارةٍ أخرى:

أنّ من المؤكّد أنّ نسخة العلامة أو نسخة أستاذه ابن طاووس من كتاب الطبقات لم تصل إليه يداً عن يدٍ إلى أن تنتهي إلى الشيخ الطوسي (قدس سره) ومنه بطريقه المذكور إلى الفهرست، وعلى ذلك فلا أثر لاتصال طريق العلامة بهذا الطريق حتّى لو فُرِض كونه معتبر في اعتبار تلك النّسخ وصحّة انتسابها إلى البرقي، بل لابدّ من البحث عن شواهد أخرى تقتضي ذلك[1].

بل يُضاف إلى ذلك:

ما تقدّمت الإشارة إليه من أنّ نسخة ابن طاووس كانت تعاني من مشاكل وتلف ونحو ذلك ممّا يُضعّف الاعتماد عليها وغير ذلك من المبعدات والشّواهد على خلاف ثبوت أصل الكتاب ونسخته الواصلة

(١) أُنظر: السيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرّجال: الجزء الثاني: صفحة ١٠٨ ـ ١٠٩.

إلينا.

فالمختار في المقام:

أنّه لا اطمئنان بنسبة أصل الكتاب إلى أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ولا إلى ولده أو حفيده أحمد ولا إلى والده محمّد بن خالد.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّه لا اطمئنان بأنَّ الكتاب قد أُلِّف على صورةٍ معيّنةٍ كمّاً وكيفاً وحافظ على هذه الصورة خلال مسيرته التاريخية الممتدة إلى أكثر من ١٠٠٠ عامٍّ، بل القرائن والشّواهد والمؤيّدات على طرو الزيادة عليه غير بعيدة، هذا من جهةٍ.

ومن جهةٍ أخرى:

أنّه لا طريق لنا إلى الاطمئنان باعتبار ما بأيدينا من نسخة الكتاب ولا مطابقتها مع نسخة الأصل، وعليه فلا وجه للاعتماد على الكتاب واعتبار ما ورد فيه.

نعم، لا دليل على أنّ ما في الكتاب من الموضوعات أو المكذوبات وبذلك تحتفظ مادة الكتاب بمستوى -وإن كان ضعيفاً- من الاحتمال

في مقام اثبات المدعى، ولكنّها تصلح أن تدعم القرائن والشّواهد التي تلعب الدور الأساسي في اثبات المدّعيات.

وبذلك يتمّ الكلام فيما أردنا الحديث فيه عن رجال البرقي.

وقد تمّ بحمد الله تعالى نشكره ونشكر فضله إنّه ذو الفضل العظيم .

والحمد لله ربّ العالمين.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤- ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة. ١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥-الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧-١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧-مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨-مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ ميلادي: ١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى: ١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى: ١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

٢٤- مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري)مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر:قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٤١- رجال البرقي تحقيق حيدر محمد علي البغدادي نشر مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

تمهيد: ٩

ثمّ أنّه يقع الكلام في مقاماتٍ عِدّةٍ: ١٠

المقام الأوّل: ١٠

نظرةٌ عامّةٌ في ترتيب أبحاث الكتاب ومنهج المؤلّف: ١٠

السِّمة الأولى: ١٠

الفصل الأوّل: ١١

المرتبة الأولى: ١١

المرتبة الثانية: ١١

والمرتبة الثالثة : ١١

الفصل الثّاني: ١١

الأوّل وهو أبو جميلة والثاني وهو عَنبسة ابن جُبير: ١٣

وأمّا عُتبة بن جُبير: ١٤

وأمّا عبد الأعلى : ١٥

وأمّا الثالث وهو أبو ماوية فهو الشّيباني: ١٥

وأمّا وهب بن الأجدع بن راشد: ١٥

وأمّا أبو سُخيلة: ١٦

وروى الكشّي بسنده عنه أنّه قال: ١٦

وأمّا عاصم بن طريف: ١٧

وأمّا مَيسرة : ١٧

وأمّا ربيعة بن علي: ١٨

الفصل الثّالث: ١٩

الفصل الرّابع: ١٩

الفصل الخامس: ٢٠

وأمّا الفصل السّادس: ٢٠

وأمّا الفصل السّابع: ٢٠

وأمّا الفصل الثّامن: ٢١

وأمّا الفصل التّاسع: ٢١

وأمّا الفصل العاشر: ٢١

وأمّا الفصل الحادي عشر: ٢٢

وأمّا الفصل الثاني عشر: ٢٢

وأمّا الفصل الثالث عشر: ٢٢

وأمّا الفصل الرّابع عشر ٢٣

السِّمة الثّانية: ٢٣

السِّمة الثّالثة: ٢٤

١ ـ إبراهيم بن إسحاق بن أزوَر : ٢٤

٢ ـ عُبيد الله بن علي الحَلبي: ٢٥

٣ ـ الفضل البَقباق: ٢٥

السِّمة الرّابعة: ٢٦

والجواب عن ذلك: ٢٦

١ ـ أبو بكر بن عيّاش: ٢٦

٢ ـ زافر بن سليمان الأيادي: ٢٧

٣ ـ زَفير: ٢٧

٤ ـ سامي بن أبي الجَعد الأشجعي: ٢٧

٥ ـ عبّاد بن صُهيب البصري: ٢٨

٦ ـ كثير النّوى: ٢٨

٧ ـ مَندل بن علي العَنزي: ٢٨

مضافاً إلى ذلك:..٢٩

فالنتيجة: ٢٩

السِّمة الخامسة: ٣٠

١ ـ التّداخل الواضح والكثير في عدد الرّواة المذكورين في هذا الكتاب:..٣٠

٢ ـ ذكر التراجم الفرعية ضمن التراجم الرئيسية:................٣١

٣ ـ شيوع ظاهرة تداخل أسماء الرّواة:.........................٣١

الكلام في نُسخ الكتاب: ٣٢

القسم الأوّل:..٣٢

النُّسخة الأولى: ٣٢

النّسخة الثانية:...٣٢

النّسخة الثالثة:...٣٣

النّسخة الرّابعة:..٣٣

النّسخة الخامسة:..................................٣٣

النّسخة السادسة: ٣٣

النّسخة السّابعة: ٣٤

النّسخة الثامنة: ٣٤

النّسخة التاسعة: ٣٤

القسم الثاني: ٣٤

وهي المطبوعات وهي عبارة عن مجموعة طبعات: ٣٤

الطبعة الأولى: ٣٤

الطبعة الثّانية:.................................٣٥

الطبعة الثّالثة:.................................٣٥

الطبعة الرّابعة:................................٣٥

الكلام في نسبة الكتاب إلى مؤلّفه؟ ٣٥

ومن هو المصنف؟ ٣٥

القول الأول: ٣٦

القول الثّاني:..................................٣٦

القول الثالث: ٣٧

القول الرّابع: ٣٧

القول الخامس: ٣٧

أمّا الكلام في القول الأوّل: ٣٨

أولاً: ٣٨

وثانياً: ٣٩

وثالثاً: ٣٩

ورابعاً: ٣٩

وأمّا الكلام في القول الثاني: ٤٠

أولاً: ٤٠

ويُضاف إلى ذلك: ٤١

والجواب عن ذلك: ٤٢

أمّا انطباق عنوان كتاب الطبقات عليه ٤٢

وأمّا انطباق عنوان طبقات الرّجال ٤٢

ثانياً: ٤٤

وثالثاً: ٤٥

ولكن: ٤٦

يمكن التأمّل فيه من خلال القول : ٤٦

ورابعاً: ٤٦

القرينة الأولى: ٤٩

القرينة الثانية: ٤٩

وخامساً: ٥١

والجواب عن ذلك: ٥١

وسادساً: ٥٣

وبعبارةٍ أخرى: ٥٤

أنّ أصحاب القول الثالث: ٥٤

وكذلك الحال في القول الرّابع: ٥٤

والجواب عن ذلك: ٥٥

ويُضاف إلى ذلك: ٥٥

الشّاهد الأول: ٥٦

١ ـ ما ذكره في ترجمة محمّد بن يحيى المُعيني أو المُغيثي ٥٧
٢ ـ ما ذكره في ترجمة هَيثم بن عبد الله أبو كَهمَس.................٥٧
٣ ـ ما ذكره في ترجمة الحسن بن سعيد بن حمّاد بن مهران ٥٧
٤ ـ ما ذكره في ترجمة زكريا ابن إدريس بن عبد الله بن سعد الأشعري ٥٨
٥ ـ ما ذكره في ترجمة مسكين ابن الحَكم ٥٨
٦ ـ ما ذكره في ترجمة وهب بن حفص النَّخّاس ٥٨
الشّاهد الثّاني: ٦٠
الشّاهد الثالث: ٦١
ومن جانبٍ آخر : ٦٣
فتحصّل ممّا تقدّم: ٦٥
وأمّا الكلام في القول الثالث من الأقوال الخمسة:.................٦٥
وأمّا الكلام في القول الرابع : ٦٦
ولكن يمكن المناقشة فيه بالقول:............................٦٧
أولاً: ٦٧

وثانياً: ٦٧
وأمّا الكلام في القول الخامس: ٦٧
ولكن: ٦٨
فتحصّل ممّا تقدّم: ٦٩
والجواب عن ذلك: ٧٠
وقد اختفى الكتاب أكثر من قرنين ٧٢
أوّلاً: ٧٣
ثانياً: ٧٣
الأمر الأول: ٧٤
الأمر الثاني: ٧٤
نعم، لابدّ من الإشارة هنا إلى أمرين: ٧٥
الأمر الأول: ٧٥
ولكن: ٧٥
ويُضاف على ما تقدّم: ٧٦
بل أكثر من ذلك: ٧٧

١ ـ مَندل ابن علي العَنزي ٧٨
٢ ـ زَفر بن هُذيل التّميمي العَنبري ٧٩
٣ ـ مقاتل بن سليمان البجلي ٧٩
ترجم لكثير النّوى ٨١
الأول: في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر الباقر (عليه السلام) ٨١
الثاني: في عِداد أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) ٨١
ولكن عين الكلام المتقدّم يرد عليه: ٨٤
الأمر الأول: ٨٥
الامر الثاني: ٨٥
وبعبارةٍ أخرى: ٨٦
بل يُضاف إلى ذلك: ٨٦
فالمختار في المقام: ٨٧
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ ٨٩
فهرس الموضوعات ٩٩